

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Mohamed Boudiaf University of M'sila

Faculty of Economic, Commercial

and Management Sciences



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المحاسبة والمالية

العنوان:

واقع استخدامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي لدى مهني

المحاسبة في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم المحاسبة والمالية

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطلبة:

لطرق أيمن

بن الصيلع عبد المالك

لجنة المناقشة:

رئيسا	الدرجة العلمية: أستاذ محاضر أ	الأستاذ: عبد الرحمان عفيصة
مقررا ومشرفا	الدرجة العلمية: أستاذ محاضر ب	الأستاذ: شناتي سامي
ممتحنا	الدرجة العلمية: أستاذ محاضر أ	الأستاذ: أحمد السعيد حميدي

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي

أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿

النمل: ١٩

فجر

فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر
	إهداء
1	فهرس المحتويات
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	
05	تمهيد:
06	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الذكاء الاصطناعي
06	المطلب الأول: نشأة وتعريف الذكاء الاصطناعي
10	المطلب الثاني: خصائص وأنواع الذكاء الاصطناعي
12	المطلب الثالث: مجالات الذكاء الاصطناعي وعيوبه
15	المطلب الرابع: مميزات الذكاء الاصطناعي
17	المبحث الثاني: تطبيقات، نظم وأساليب الذكاء الاصطناعي والعمليات المالية
17	المطلب الأول: تطبيقات وأنواع الذكاء الاصطناعي
19	المطلب الثاني: نظم الذكاء الاصطناعي
22	المطلب الثالث: أساليب الذكاء الاصطناعي
23	المطلب الرابع: العمليات المالية
27	المبحث الثالث: تنظيم مهني المحاسبة في الجزائر
27	المطلب الأول: التطور التاريخي لمهني المحاسبة في الجزائر
34	المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على تنظيم مهني المحاسبة في الجزائر
53	المطلب الثالث: ممارسي مهني المحاسبة في الجزائر
66	المطلب الرابع: تداعيات الذكاء الاصطناعي على مهني المحاسبة
72	المبحث الرابع: الدراسات السابقة
74	المطلب الأول: الدراسات العربية
76	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
76	المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة
77	المطلب الرابع: جديد الدراسة الحالية
77	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
79	تمهيد
80	المبحث الأول: تقديم المكتب محل الدراسة
80	المطلب الأول: التعريف بالمكتب
80	المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها المكتب
81	المطلب الثالث: مسؤوليات محافظ الحسابات
81	المبحث الثاني: مسك محافظ الحسابات محاسبة المؤسسة
81	المطلب الأول: التكليف بالمهمة
82	المطلب الثاني: كيفية إعداد القوائم المالية ومختلف التصريحات
83	المطلب الثالث: أثر استخدامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مستقبل مهني المحاسبة
84	خلاصة الفصل
85	الخاتمة
88	قائمة المصادر والمراجع

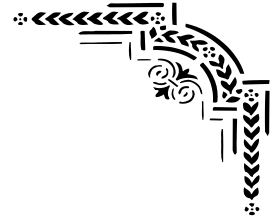
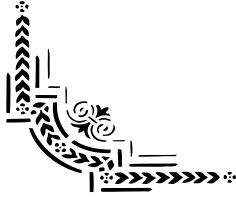
قائمة الجداول

الرقم	العنوان	صفحة
(1:1)	تاريخ تطور الذكاء الاصطناعي	08
(2-1)	الفرق بين الذكاء الاصطناعي العام والذكاء الاصطناعي الضعيف	12

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	صفحة
(1 :1)	طريقة عمل نظام اللغة الطبيعية	13

مقدمة



- شهد العقد الأخير تطورات هائلة في المجال التقني والتكنولوجي التي شملت مختلف المجالات و التخصصات، وأصبح العالم اليوم يتميز بالتسارع نحو المزيد والاعتماد على تلك التقنيات والتكنولوجيا، ولا شك أن المجال المحاسبي لا يقل اعتمادا واهتماما بمواكبة لتلك التطورات حيث تساعد على تحسين الكفاءة والدقة في العمليات المحاسبية.
- تطبيقات الذكاء الاصطناعي تستطيع تحليل البيانات المالية بشكل سريع وفعال، مما يسهل على المحاسبين فهم الاتجاهات والمعلومات المالية بشكل أفضل.
- تستخدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتوقع المستقبل المالي للشركات بناء على البيانات التاريخية والعوامل الاقتصادية الحالية مما يساعد المحاسبين في اتخاذ القرارات المالية السليمة، ويمكن أيضا في مساعدة المحاسبين في فهم التشريعات الضريبية المعقدة وتحليل تأثيرها على الشركة وبالتالي تقديم الاستشارات الضريبية الصحيحة، ومساعدة المحاسبين في تصنيف الحسابات وتصفية البيانات بشكل أكثر دقة وفعالية.
- استخدامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال المحاسبة تعزز الكفاءة والدقة في عمليات التحليل المالي واتخاذ القرارات المالية الهامة.

الإشكالية:

على ضوء المعطيات السابقة تطرح الإشكالية التالية:

ما واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لدى مهنيي المحاسبة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة عن هذا التساؤل الذي يعتبر جوهر دراستنا كان من الضروري طرح أسئلة فرعية كالتالي:

ما قدرات الذكاء الاصطناعي ومختلف تطبيقاته في المجالات المالية؟

كيف يساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين مهنة المحاسبة؟

هل يستخدم مهنيو المحاسبة في الجزائر تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟

الفرضيات:

وقصد الإجابة على التساؤلات السابقة يمكن وضع الفرضيات التالية:

الذكاء الاصطناعي قادر على محاكاة الذكاء البشري في تطبيقاته التي تعددت في المجال المالي والمحاسبي.

يساعد استخدام برامج الذكاء الاصطناعي في زيادة فعالية العمليات المحاسبية. يعتمد مهنيو المحاسبة في الجزائر على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عملهم. أسباب اختيار الموضوع:

حكم التخصص الأكاديمي الذي يتعلق بالمالية والمحاسبة. الميول الشخصي والرغبة في دراسة مثل هذه المواضيع وحب الاطلاع. قلة الدراسات التي تناولت مثل هذه المواضيع والهدف منها معرفة فوائد التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الموضوع من خلال فكرتين أساسيتين والتي ازدادت أهميتها في السنوات الأخيرة وتتمثل في أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاسبة وأهم البرامج المستخدمة حيث تكمن هذه الأهمية في المحافظة على الخبرات البشرية ونقلها إلى الآلات الذكية ليتم الاستفادة منها قدر الإمكان والرجوع إليها في أي وقت وفي أي مكان.

أهداف الدراسة

بناء على ما تقدم فإن هذا البحث يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها: محاولة إلقاء الضوء على الأهمية التي يتمتع بها الذكاء الاصطناعي. ضرورة الاهتمام بالذكاء الاصطناعي والسعي إلى الاستخدام والاستفادة منه قدر الإمكان. بالإضافة إلى إبراز الدور الفعال الذي يلعبه في العمليات المحاسبية. كما أن له دور بارز في التقدم والاعتماد على كل ما هو جديد حديث و علمي.

المنهج المتبع:

بالنظر إلى أهمية الموضوع وحتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة ودراسة الإشكالية وتحديد أبعادها ومحاولة اختيار الفرضيات الموضوعية تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي ببعديه كما يلي:

- 1- المنهج الوصفي: الذي يعتبر الأسلوب المناسب لوصف الظواهر والتعريف بمختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع.

- 2- المنهج التحليلي: لتحليل النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية بمكتب محافظ

الحسابات حميدي أحمد سعيد.

حدود الدراسة:

-حدود موضوعية : تم التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على مهني الحاسبة.

-حدود زمانية: تم إجراء الدراسة في الفترة الممتدة بين 10 جانفي 2024 إلى غاية 20 ماي 2024.

- حدود مكانية: تم إجراء الدراسة الميدانية بمكتب محافظ الحسابات حميدي أحمد السعيد

بمدينة المسيلة (الجزائر)

• تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية التي طرحناها سابقا وللتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى فصلين:

فتناولنا في الفصل الأول الذي قسمناه إلى أربعة مباحث،

الفصل الأول يتضمن مراجعة الأدبيات النظرية للذكاء الاصطناعي والإطار النظري لتنظيم مهني المحاسبة في الجزائر.

والفصل الثاني دراسة حالة مكتب محافظ الحسابات حميدي أحمد سعيد.

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الذكاء الاصطناعي

المبحث الثاني: تطبيقات، نظم وأساليب الذكاء الاصطناعي والعمليات المالية

المبحث الثالث: تنظيم مهني المحاسبة في الجزائر

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

تمهيد:

الذكاء الاصطناعي هو فرع من علوم الحاسوب يهتم بإنشاء أنظمة تعتبر ذكاء بشكل مماثل للبشر، أو أعلى في بعض الحالات.

يهدف الذكاء الاصطناعي إلى تطوير الأنظمة التي تستطيع تحليل البيانات، واتخاذ القرارات، وحل المشاكل بطرق تشبه الإنسانية.

تشهد مهنة المحاسبة على مستوى العالم عمليات تقييم وتطوير مستمرة تتناسب مع تطور المهنة ذاتها وتطور العلوم والمهن الأخرى المرتبطة بها، وكذلك تطور حاجات الفئات التي تخدمها مهني المحاسبة ومراجعة الحسابات.

لذلك، تعمل الدول المتقدمة والتي وتم باللاحق بركب التقدم جاهدة على تنظيم وتطوير مهني المحاسبة، فيها بالشكل الذي يحق هذا الدور، وتقوم الجهات المشرفة على المهنة من فترة إلى أخرى بعملية تقييم لواقع المهنة.

من أجل تطويرها ومواكبة التطور الاقتصادي من جهة والتطور المهني المحاسبي من جهة أخرى. ومن بين هذه الدول، تعتبر الجزائر كغيرها من الدول النامية في هذا المجال، حيث اتبعت سياسة إصلاح محاسبي جذري، تتوافق مع المتغيرات الجديدة التي شهدتها دول العالم في ظل التحول الاقتصادي والمالي الناجم عن العولمة، وخاصة في الجانب الاقتصادي والمالي.

وشملت إصلاحات المحاسبة في الجزائر ليس فقط إصلاح النظام المحاسبي، بل تعدت ذلك إلى تنظيم مهني المحاسبة وإصلاحها عموماً، بإصدار مجموعة من التشريعات التي وضعتها الحكومة بهدف تنظيم المهنة المحاسبية وهيكلتها المنظمات المهنية، وتحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة، ومن المتوقع أن تساهم هذه الجهود في تطوير مهني المحاسبة في الجزائر ومن خلال ما

سبق يمكن تقسيم هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: تطبيقات ونظم وأساليب الذكاء الاصطناعي والعمليات المالية.

المبحث الثالث: تنظيم مهني المحاسبة في الجزائر.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الذكاء الاصطناعي

نتطرق في هذا المبحث الى المفاهيم العامة حول الذكاء الاصطناعي، حيث يعد الذكاء الاصطناعي من الميادين الحديثة التي تستقطب اهتمام العلماء والتي تشهد تطورات مستمرة، ومن المتوقع أن يكون للذكاء الاصطناعي دورا مهما في مستقبل البشرية، فهو علم يركز على تصميم آلات تشارك الإنسان في سلوكيات توصف بأنها ذكية، وقد أصبحنا اليوم نستخدم الكثير من الأنظمة التي تعتمد على هذا العلم.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الذكاء الاصطناعي

يعود علم الذكاء الاصطناعي إلى بداية استخدام الإنسان للآلة، ثم تدرج على فكرة الآلة العادية، واتجه بخياله إلى آلة تستطيع أن تحاكيه في التفكير، وربما بدأ الأمر بفكرة خيالية فقد كانت الرغبة في الآلات الذكية حتى تم تطوير أول حاسب الذي تمكن من معالجة قواعد البيانات بفعالية عن طريق إتباع خوارزميات سابقة التحديد.

أولاً: نشأة الذكاء الاصطناعي: (مليكة، 2022).

على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي علم حديث نسبياً حيث نشأ أواخر القرن العشرين، إلا أن جذور هذا العلم وفكرته تمتد إلى آلاف السنين، منذ عام 400 ق. م، قام الفلاسفة بجعل الذكاء الاصطناعي ممكناً، وذلك بتعريف العقل بأنه ما يشابه الآلة التي تعمل على معرفة مشفرة بلغة داخلية، وأن الفكرة يمكن استخدامها للتوصل إلى القرار الصحيح.

عام 1956، عقد مؤتمر في Dartmouth Summer School ، ظهر فيه لأول مرة مصطلح الذكاء الاصطناعي على يد John McCarthy كما قدم Herbert Gelernter في نفس السنة نموذجاً سمي بـ Geometry Theore Solver بإمكانه البرهان على صحة بعض النظريات الصعبة وتوالت الاكتشافات بمجال الروبوتات والشبكات العصبية.

في الخمسينيات، بدأت المحاولة الأولى لإعداد نماذج آلية قادرة على إصدار سلوك بسيط مثل التعلم، ولكن تلك النماذج فشلت في إصدار أي سلوك معقد وقد اعتمدت هذه النماذج على محاكاة الشبكات العصبية Neural Networks ، وبيتس Pitts ، وكانت هذه النماذج تعمل من خلال القيام باستجابة معينة بناء على مدخلات تم إدخالها.

في الستينيات، أحدث الذكاء الاصطناعي قفزة نوعية في تطوير البرامج متعددة الاستخدامات، حيث كانت أعمال McCarthy في تطوير برامج لغوية تتميز باستخدام اللغة الرمزية بدلا من اللغة الرقمية، كما أفرزت هذه الفترة إنجازات أخرى مست جوانب الروبوتيك، وأصبحت البحوث تمويل بسخاء من وزارة الدفاع الأمريكية حيث قام الباحثين بالتوقعات التالية:

عام 1956: Herbert Simon ، الآلات ستكون قادرة على القيام بأي عمل يمكن أن يقوم به الإنسان.
 عام 1967: Marvin Minisky ، سوف يتم حل مشكلة صنع الذكاء الاصطناعي بشكل كبير .
 في السبعينيات: بدأت أولى الخطوات فيما يعرف ب"هندسة المعرفة" من خلال فريق عمل في جامعة "ستانفورد" ويقود هذا الفريق واحد من أشهر علماء الذكاء الاصطناعي وهو Edward Feign، حيث تواصلت البحوث في ميدان الذكاء الاصطناعي لكن ما يميز هذه الفترة هو بروز التخصصات الدقيقة.
 أما فترة الثمانينات، بدأ ما يعرف بحركة التنوع أو تعلم الآلة Machine Learning، حيث بدأت عمليات البرمجة بين ما يعرف بتحصيل واستخلاص المعرفة، وبين وضع تلك المعرفة في الآلات، أو اكتساب الآلة القدرة على الرؤية أو الحركة، حيث كانت عودة الذكاء الاصطناعي إلى الحياة ترجع جزئيا إلى نجاح الأنظمة الخبيرة التي صممت لتكرار خبرة الأفراد ذوي المعرفة العالية، ثم يحاولون بعد ذلك تشفير معرفتهم إلى شكل ما يستطيع برنامج الذكاء الاصطناعي استخدامه، وكان ذلك يستخدم بطرق مختلفة بما فيها شجرة القرارات ، وقد وضعت بعض الدراسات في الجدول التالي، والذي يلخص نشأة الذكاء الاصطناعي:

جدول (1:1): تاريخ تطور الذكاء الاصطناعي

العقد	المسمى	مجال الاهتمام الرئيسي
الخمسينات	العصور المظلمة	الشبكات العصبية
الستينات	عصر السببية	المنطق الآلي
السبعينات	التحول الخيالي	هندسة المعرفة
الثمانينات	حركة التنوع	تعلم الآلة

من اعداد الطالبين: اعتمادا على ما سبق.

ثانياً: تعريف الذكاء الاصطناعي

يتكون الذكاء الاصطناعي من كلمتين هما "الذكاء" و"الاصطناع"، ويقصد بالذكاء القدرة على فهم الظروف أو الحالات الجديدة، فمفاتيح الذكاء هي الإدراك أي القدرة على الفهم والتعلم، أما كلمة الاصطناع فترتبط بالفعل "يصنع" أو "يصطنع" وتطلق على كل الأشياء التي تنشأ نتيجة النشاط أو الفعل الذي يتم من خلاله اصطناع وتشكيل الأشياء تمييزاً عن الأشياء الموجودة بالفعل والمولدة بصورة طبيعية من دون تدخل الإنسان (محمود، 2020).

لقد عرف بعض الباحثين والمتخصصين الذكاء الاصطناعي حسب وجهة نظرهم كالتالي:

1. حسب O'Brien: يعرف الذكاء الاصطناعي على أنه علم وتقنية مبنية على عدد من المجالات المعرفية مثل علوم الحاسبات الآلية والرياضيات والأحياء والفلسفة والهندسة، والتي تستهدف تطوير وظائف الحاسبات الآلية لتحاكي الذكاء البشري (نوري، 2015).

2. حسب Kurzweil: هو أشهر الباحثين في حقل الذكاء الاصطناعي إذ يعرفه بأنه فن تصنيع آلات قادرة على القيام بعمليات تتطلب الذكاء عندما يقوم بها الإنسان (صلاح، 2018).

3. حسب Dan w Patterson: يعرف الذكاء الاصطناعي على أنه فرع من فروع علم الحاسبات الذي يهتم بدراسة وتكوين منظومات حاسوبية تظهر صيغ الذكاء وهذه المنظومات لها القابلية على تقديم استنتاجات مفيدة جدا حول المشكلة الموضوعية كما تستطيع هذه المنظومات فهم اللغات الطبيعية أو فهم الإدراك الحي وغيرها من الإمكانيات التي تحتاج ذكاء متى ما نفذت من قبل الإنسان (هجير، 2018).

الذكاء الاصطناعي في أبسط تعريفاته هو قدرة الآلة على محاكاة العقل البشري من خلال برامج حاسوبية يتم تصميمها، حيث يشير إلى قدرة الحاسب أو أي آلة أخرى على تنفيذ تلك الأنشطة التي عادة تتطلب الذكاء، فهو يهتم بتطوير الآلات وتمثيل المعرفة للاستخدام في صنع الاستدلالات، كما يمكن النظر للذكاء الاصطناعي على أنه محاولة لنمذجة جوانب من التفكير البشري على أجهزة الكمبيوتر (فاروق، 2012).

كتعريف شامل يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي هو علم حديث نسبياً من علوم الحاسب، يهدف إلى ابتكار وتصميم أنظمة الحاسبات الذكية، التي تحاكي أسلوب الذكاء البشري نفسه لتتمكن تلك الأنظمة من أداء المهم بدلا من الإنسان، ومحاكاة وظائفه وقدراته باستخدام خواصها الكيفية وعلاقتها المنطقية والحسابية.

المطلب الثاني: خصائص وأنواع الذكاء الاصطناعي

يقوم الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence " " على أساس صنع آلات ذكية تتصرف كما يتصرف الإنسان، ويستخدم أسلوب مقارن للأسلوب البشري في حل المشكلات، بالإضافة إلى أنه يتعامل مع الفرضيات بشكل متزامن وبدقة وسرعة عالية.

أولاً: خصائص الذكاء الاصطناعي

إن للذكاء الاصطناعي خصائص عديدة أدت إلى اهتمام الباحثين به، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

هو علم تطبيقي وليس نظري، يسعى لتسهيل نمط الحياة عملياً، وتقديم حلول لمشكلات عن طريق الآلة (بسيوني، 1998).

توفير وترشيد النفقات، ويقلل من التكاليف.

يجعل الآلة قادرة على حل المشكلات التي تواجهها بعدة أساليب لاستخدام الإنتاج والتحليل.

القدرة على الاستجابة السريعة للمواقف (عثمانية، 2019)، والفهم من التجارب والخبرات.

القدرة على اكتساب المعرفة وتطبيقها.

استخدام التجربة والخطأ لاستكشاف الأمور المختلفة.

القدرة على التصور والإبداع وفهم الأمور المرئية وإدراكها والقدرة على تقديم المعلومات لاستناد القرارات الإدارية (جمعة، 2010).

استخدام الذكاء في حل المشاكل المعروضة مع غياب المعلومات الكاملة.

التعامل مع المعلومات غير تامة والغامضة (إفرام، 2010).

ثانياً: أنواع الذكاء الاصطناعي

يمكن تقسيم الذكاء الاصطناعي وفق ما يتمتع به من قدرات إلى ثلاثة أنواع رئيسية، تبدأ من رد الفعل البسيط وصولاً إلى الإدراك والتفاعل الذاتي، وذلك على النحو التالي:

1. **ذكاء الاصطناعي الضيق Narrow AI or Weak AI**: هو أبسط أشكال الذكاء الاصطناعي، حيث تتم برمجته للقيام بوظائف معينة داخل بيئته، ويعتبر تصرفه بمنزلة ردة فعل على موقف معين، ولا يمكن له العمل إلا في ظروف البيئة الخاصة به (نسيب، 2019).

2. **الذكاء الاصطناعي العام General AI or Strong AI**

هذا الذكاء متقدم جداً ولا يعتبر أنه يحاكي ويمثل العالم الحقيقي فقط، بل يتفاعل مع المكونات الفردية في العالم وهو الذكاء الذي يطمح لبنائه في المستقبل ومقارنته بما يوجد من معدات وبرامج، ويمتاز بقدرة على جمع المعلومات وتحليلها، وعلى مراكمة الخبرات من المواقف التي يكتسبها، والتي تأهله لأن يتخذ قرارات مستقلة وذكية، مثل روبوت الدردشة الفورية.

3. **الذكاء الاصطناعي الخارق Super AI**

يعرفه البروفيسور Bostrom Nick بأنه قدرة تفوق أداء أضل العقول البشرية في كافة المجالات، وتشمل الإبداع العلمي، الحكمة العامة والمهارات الاجتماعية، وتمتد مجالاته من الكمبيوتر الأذكى من العقل البشري، نجد هذا النوع من الذكاء هو أكثر الأنواع إثارة وهو الذي يمكن أن يشكل الخطورة الأكبر على البشرية، فالذكاء الاصطناعي الخارق نموذج لازال تحت التجربة ويسعى لمحاكاة الإنسان، ويمكن هنا التمييز بين نمطين أساسيين، الأول: يحاول فهم الأفكار البشرية، والانفعالات التي تؤثر على سلوك البشر، ويمتلك قدرة محدودة على التفاعل الاجتماعي، أما الثاني: فهو نموذج لنظرية العقل، حيث تستطيع هذه تنتبأ النماذج التعبير عن حالتها الداخلية، وأن بمشاعر الآخرين ومواقفهم وقادرة على التفاعل معهم، ويتوقع أن تكون هي الجيل القادم من الآلات فائقة الذكاء (شادي، 2018).

جدول رقم: (1-2) الفرق بين الذكاء الاصطناعي العام والذكاء الاصطناعي الضعيف

الذكاء الاصطناعي العام	الذكاء الاصطناعي الضعيف
ذكاء عام صناعي	ذكاء خاص (محدد) صناعي
محاكاة السلوك البشري الحقيقي والوعي	يحاكي جانب من جوانب العقل البشري ويفتقر للوعي
تطبيق الذكاء على أي مشكلة	تطبيق الذكاء على مشكلة واحدة محددة
اتخاذ القرارات وحل المشكلات بشكل عام	اتخاذ القرارات وحل المشكلات في منطقة محدودة للغاية

المصدر: عبد الله موسى، واحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي "ثورة في تقنيات العصر" الطبعة 01، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2019، ص155.

المطلب الثالث: مجالات الذكاء الاصطناعي وعيوبه

مع التقدم السريع لتكنولوجيا المعلومات وبفضل كون الحواسيب مصممة لتحصيل وتخزين ومعاملة واستخدام المعلومات، من المتوقع أصبحت تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي جزءا هاما في حياتنا، وفيما يلي نوضح أهم مختلف مجالات الذكاء الاصطناعي وعيوبه.

أولاً: مجالات الذكاء الاصطناعي

1. الإنسان الآلي :عرفه قاموس "كمبردج" على أنه آلة تؤدي المهام بشكل أوتوماتيكي ويتم التحكم فيها عن طريق الحاسوب (الصريرة، 2018) ،وهو حقل من الحقول المتميزة في الذكاء الاصطناعي، ويهتم بمحاكاة العمليات الحركية التي يقوم بها الانسان بشكل عام، حيث يسعى الانسان إلى صنع آلات تتصف بالذكاء، هدفه الأساسي تقليد العقل البشري ومحاولة الوصول إلى آلات ذكية تساوي أو تفوق الذكاء الإنساني، والروبوت هو الحاسب الآلي الذي يعمل لهدف معين مع قدرته على الحركة ،وأول من استخدم كلمة روبوت هو الكاتب المصري "Karel kopek" وتعود فكرة الإنسان الآلي إلى المئات من السنوات،

حيث يتم التحكم في الروبوت عن طريق المعالجة، إما المعالجة الدقيقة أو المعالجة عن طريق الحاسوب، وتتنقسم الروبوتات من حيث التصنيع إلى عدة أنواع منها:

روبوتات مفصلية: هي عبارة عن روبوتات تحتوي على عدد كبير من المحركات، والتي تسمح بتكوينها في شكل إنسان.

روبوتات غير مفصلية: تحتوي على عدد من المحركات (وآخرون، 2016).

2. معالجة وفهم اللغة الطبيعية: هي علم فرعي من علوم الذكاء الاصطناعي، وتتداخل بشكل كبير مع علوم اللغويات التي تقدم التوصيف اللغوي المطلوب للحاسب، وهذا العلم يمكن من صناعة برمجيات تتمكن من تحليل ومحاكاة فهم اللغات الطبيعية (ساره، 2017).

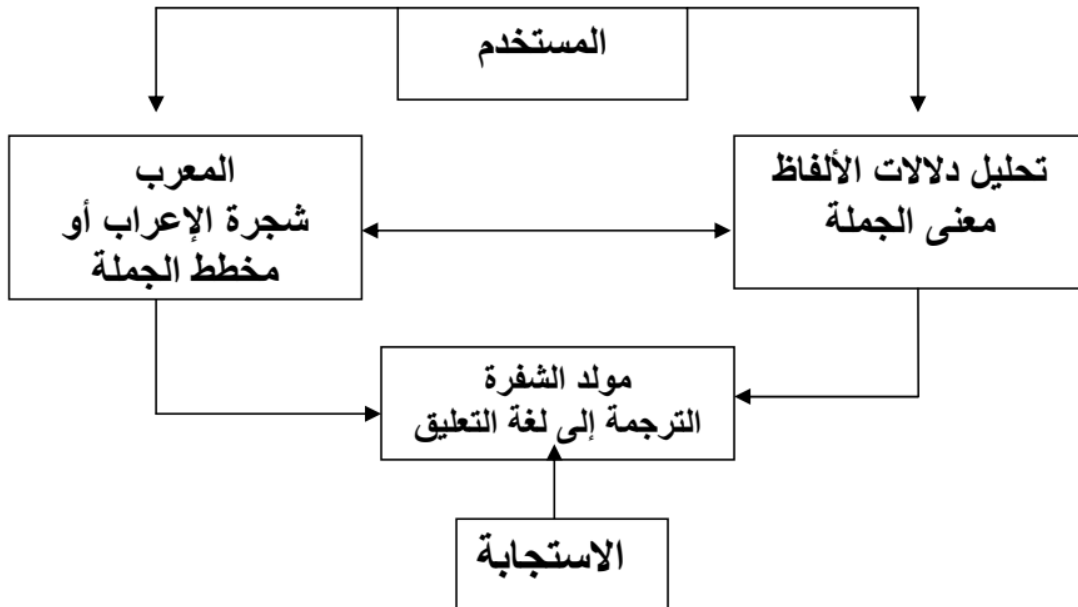
تعمل نظم اللغة الطبيعية من خلال شكلين من النظم هما:

الأول هو استخدام اللغة الطبيعية بشكلها العادي، من خلال أسئلة وإجابات وتحويل الكلمات الدالة في اللغة الطبيعية إلى استفسارات، والبحث عن إجابات داخل الحاسب.

الثاني هو استخدام النوافذ أو القوائم والاختيار من بينها شاشة الحاسب.

يعرض الشكل التالي الطريقة التي تعمل بها أنظمة اللغة الطبيعية (صالح، 2017).

شكل رقم (1: 1): طريقة عمل نظام اللغة الطبيعية



المصدر: علاء الدين عويد محمد صالح، أساسيات الذكاء الاصطناعي، الطبعة 01، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 2017، ص 55.

3. نظام حل المشكلات :لقد ركز الذكاء الاصطناعي على عمليات حل المشاكل التي تم حلها بواسطة البشر، فإن الامر يتطلب نوعا من الذكاء، وبدأ التركيز في هذا المجال على ما يعرف بالبرامج تحل المشاكل العامة GPS وتعمل برامج حل المشاكل العامة من خلال أربعة خطوات وهي:

فهم المشكل: ما هي المعطيات؟ ما هي المعلومات المتوفرة عن الشيء؟

وضع خطة وتقسيمها: الاحصاء البناء من أجل الحصول على قيمة لهذا المجهول.

إنجاز أو تنفيذ الخطة: أي ترتيب التفاصيل واختبار كل خطوة وإثبات مدى صحتها.

البحث الخلفي: أي إعادة فحص النتائج والحلول والمسار الذي قاد إلى تلك النتيجة، وذلك يعطي فيها الفرصة لفحص أي أخطاء يمكن الوقوع.

4. **النظم الخبيرة:** تعد النظم الخبيرة من النظم المهمة في مجال الذكاء الاصطناعي، وهي نتاج العقل الإنساني أي مزج بين استخدام التكنولوجيا كالهندسة والرياضيات، وتطبيقات عديدة في إدارة الأعمال، وأنها ذلك البرنامج الذكي الذي يستخدم القواعد المأخوذة من الخبرة الإنسانية على هيئة شروط ونتائج في مجال معين واستخدام طرق الاشتقاق والاستدلال لاستخراج نتائج معللة بأسباب لمشكلة ما يراد إيجاد حل لها (سليمان، 2010).

ثانيا: عيوب الذكاء الاصطناعي

يمكن أن يكلف الكثير من المال والوقت لبناء وإعادة بناء واصلاح، كما يمكن أن يحدث الإصلاح الآلي لتقليص الوقت والبشر الذين يحتاجون إلى إصلاحه، لكن ذلك سيكلف المزيد من المال والموارد.

التخزين الواسع للغاية، ولكن الوصول والاسترجاع قد لا يؤديان إلى وجود اتصالات في الذاكرة.

لا يمكنه العمل خارج ما كان مبرمج من أجله.

حتى لو ترميزه بالمعنى السليم، يبدو من الصعب بالنسبة له الحصول على نفس القدر من الحس. فالروبوتات التي تحل محلها الوظائف، يمكن أن تؤدي إلى بطالة شديدة، إلا إذا استطاع البشر إصلاح البطالة بالوظائف.

وكما يظهر جزئياً مع الهواتف الذكية وغيرها من التقنيات، يمكن أن يصبح البشر أكثر اعتماداً على الذكاء الاصطناعي ويفقدون قدراتهم العقلية.

الآلات يمكن أن تؤدي بسهولة إلى الدمار، إذا وضعت في الأيدي الخطأ هذا هو على الأقل الخوف من العديد من البشر (فرغلي، 2004).

المطلب الرابع: مميزات الذكاء الاصطناعي

سننظر في هذا المطلب الى مميزات الذكاء الاصطناعي كالتالي:

1- التمثيل الرمزي:

أنها تستخدم أساساً رموزاً غير رقمية، وهي في هذا تشكل نقضاً للفكرة السائدة أن الحاسب لا يستطيع أن يتناول سوى الأرقام، فعلى المستوى القاعدي يتكون الحاسب من نبائط ثنائية ولا يمكن لهذه النبائط أن تتخذ إلا أحد الوضعين، اتفق على أن يرمز لهما ب "واحد أو صفر"، وقد أدى اختيار هذين الرمزتين الرقميين إلى انتشار الفكرة القائلة إن الحاسب لا يستطيع أن يفهم سوى نعم أو لا، وأنه لا يستطيع تمييز ظلال المعنى بينهما، ولكن إذا نظرنا على نفس المستوى للإنسان (فرغلي 2004)

مستوى الخلايا العصبية، لوجدنا أن الفهم الإنساني يعتمد أيضاً على الوضع الثنائي مما يشير إلى إمكانية التعبير عن الأفكار والتصورات والمفاهيم البالغة التعقيد واتخاذ القرارات بتشكيلات متطورة من هذه الأوضاع أو الحالات الثنائية، ولا شك أن إمكانية التعبير عن التصورات العليا والمعقدة بواسطة الرموز الثنائية التي يفهمها الحاسب تجعل محاكاة عملية اتخاذ القرارات ممكنة.

2- الاجتهاد:

تحدد السمة الثنائية لبرامج الذكاء الاصطناعي بنوعية المسائل التي تتناولها، فهي في العادة ليس لها حل خوارزمي معروف، ونعني بذلك عدم وجود سلسلة من الخطوات المحددة التي يؤدي إتباعها إلى ضمان

الوصول إلى حل للمسألة وطالما لا يوجد حل خوارزمي للمسائل التي يعالجها الذكاء الاصطناعي فلا بد إذن من الالتجاء إلى الاجتهاد، أي إلى الطرق غير المنهجية والتي لا ضمان لنجاحها.

ويتمثل "الاجتهاد" في اختيار إحدى طرق الحل التي تبدو ملائمة مع إبقاء الفرصة في نفس الوقت للتغيير إلى طريقة أخرى، ف حالة عدم توصل الطريقة الأولى إلى الحل المنشود في وقت مناسب.

3- تمثيل المعرفة:

تختلف برامج الذكاء الاصطناعي عن برامج الإحصاء في أن بها "تمثيل للمعرفة" فهي تعبر عن تطابق بين العالم الخارجي والعمليات الاستدلالية الرمزية بالحاسب، ويمكن فهم تمثيل المعرفة هذا ببسر لأنه عادة لا يستخدم رموزاً رقمية.

ويكون التعبير عن مثل هذه القاعدة في برامج ال ذكاء الاصطناعي بوضوح وإيجاز وبلغة أقرب ما تكون إلى لغتنا الطبيعية (اللغات الطبيعية هي اللغات الإنسانية التي لم يخترعها إنسان معين ولم تنشأ بقرار، وترتبط بحضارات وتراث الشعوب كاللغات العربية والألمانية والإنجليزية وغيرها تختلف عن لغات البرمجة والتي صممت لأغراض معينة)، وليس بلغة الحاسب الدنيا (فرغلي 2004).

لغة الحاسب الدنيا: هي لغات البرمجة التي تستخدم الرمزین صفر وواحد وهي لغات البرمجة الأولى قبل تصميم لغات برمجة "عليا" مثل باسكال وبيسك وفورتران وتستخدم هذه اللغات كلمات مألوقة من اللغة الإنجليزية مثل **(then, directory, print, type, save)**: والتعبير عن هذه القاعدة في البرامج التقليدية، يتطلب إضافة جداول كثيرة ومتعددة للتعبير عن هذه العلاقة بين الأعراض المرضية ، وتلك الأمراض التي يحتمل أن تسببها. وحتى في هذه الحالة سيكون من الصعب جداً على البرنامج أن يفسر طريقة توصله إلى الحل كما تفعل برامج الذكاء الاصطناعي.

4- البيانات غير الكاملة:

تتمثل السمة الرابعة لبرامج الذكاء الاصطناعي في قدرتها على التوصيل لحل المسائل، حتى في حالة عدم توفر جميع البيانات اللازمة وقت الحاجة لاتخاذ القرار.

ويترتب على نقص البيانات اللازمة كون النتيجة التي تم التوصيل إليها غير مؤكدة، أو كونها أقل صواباً مع احتمال خطئها في بعض الأحيان، وكثيراً ما نتخذ قرارات في حياتنا العملية مع غياب جميع البيانات أحياناً نتيجة لطبيعة المسألة نفسها.

5- البيانات المضاربة:

أما السمة الخامسة لبرامج الذكاء الاصطناعي فهي قدرتها على التعامل مع بيانات قد يناقض بعضها بعضاً، وهذا ما نسميه البيانات المتناقضة ونعني بها ببساطة تلك البيانات المتناقضة التي شوبها بعض الأخطاء (فرغلي، 2004).

المبحث الثاني: تطبيقات، نظم وأساليب الذكاء الاصطناعي والعمليات المالية

نتطرق في هذا المبحث الى تطبيقات، نظم وأساليب الذكاء الاصطناعي، يدخل الذكاء الاصطناعي في كثير من الصناعات والمجالات الحديثة حيث تسعى الشركات والمؤسسات في كافة أنحاء العالم لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملها وطريقة تشغيلها ونتاج منتجاتها، حيث تقلل هذه التقنية الحديثة من الوقت وتوفر الجهد، وتعمل على تطوير الخدمات والمنتجات من خلال استخدامها لمواكبة التطور الكبير الذي يجتاح العالم.

المطلب الأول: تطبيقات وأنواع الذكاء الاصطناعي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى عنصرين وهما تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأنواع الذكاء الاصطناعي.

أولاً: تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

للذكاء الاصطناعي عدة مواضيع يطبق فيها نذكر بعضها:

1. تصميم النظم الخبيرة.

2. الاستدلال المنطقي.

3. الروبوتات.

4. التعرف على الكلام والكتابة.

5. التفاعل بين الشخص والآلة.

6. فهم لغة التطبيق.

7. نظام متعدد المواهب.

8. التخطيط.

9. التخلص من القيود.

10. اللغويات الحاسوبية.

11. الشبكات العصبية.

ثانياً: أنواع الذكاء الاصطناعي

في الوقت الحالي، أصبح الناس مهووسين بالذكاء الاصطناعي، خاصة بعد تطوير الروبوتات في أكتوبر 2017، لذا سنناقش هنا أنواع الذكاء الاصطناعي الأربعة الرئيسية وكيف تم تطويرهم بمرور الوقت: (السالمي، 1999).

1. النوع التفاعلي:

هي آلة تفاعلية تقوم بردود فعلها بناء على خبراتها في اللحظة الحالية، فهي لا تقوم بتخزين أي أجزاء من الذاكرة أو الخبرات السابقة لذا، فهذا النوع يمكن أن يبلي جيداً في ممارسة الألعاب حيث يكون لديه القدرة على معرفة الحركة المناسبة للتغلب على المنافس.

أمثلة على هذا النوع **Deep Blue** : الآلة لاعبة الشطرنج و **AlphaGo** الآلة لاعبة جو.

2. نوع الذاكرة المحدودة:

يختلف هذا النوع قليلاً عن النوع التفاعلي حيث يقوم بتخزين أجزاء معينة من الذاكرة وهي الأجزاء التي تُساعده على التفاعل بناء على هذه الذاكرة على الرغم من ذلك، فهي ذاكرة قصيرة المدى.

أمثلة على هذا النوع: السيارات ذاتية القيادة روبوتات الدردشة وإشارات المرور

3. نوع نظرية العقل:

هذا النوع هو أكثر ذكاءً، حيث يقوم بالتفاعل بناء على إدراكه لأفكار ومشاعر الناس، تقوم هذه الآلات بالتكيف مع الناس المحيطين، بناء تفاعلات اجتماعية، والتنبؤ بالطريقة التي يتوقع الناس أن تتم معاملتهم بها، وبالتالي يقوم بالتعامل معهم بناء على هذه التوقعات.

4. النوع الذاتي الإدراك:

هذا النوع هو امتداد للنوع الثالث نظرية العقل. بمعنى آخر، فمفهوم الإدراك الذاتي يشير إلى الوعي لذا، فهذا النوع من الآلات يمكنه إدراك احتياجاته وحالته الداخلية أكثر منا نحن بني الإنسان أيضا، لدى هذا النوع من الآلات القدرة على إدراك الوعي، وهو الأمر الذي نعجز عنه.

المطلب الثاني: نظم الذكاء الاصطناعي

حيث سوف نتناول في هذا المطلب على نظم الذكاء الاصطناعي.

يشمل الذكاء الاصطناعي عدة نظم نذكرها فيما يلي:

1.النظم الخبيرة:

هي برامج معلوماتية خاصة تهدف إلى محاكاة منطق الإنسان الخاص بخبراء في ميدان معرفي خاص، ويتكون هذا التعريف من جانبين مهمين من جهة، فإن قيمة البرامج المعلوماتية الذي هو ضامن لفاعلية النظام الخبير هو إحدى اهتمامات المحاسبين، ومن جهة أخرى الخبرة في الميدان التي يجب التحكم هو مجال هندسة المعرفة التي يبحث عن الفاعلية (وأرزي، 2017).

فالنظام الخبير هو ببساطة حاسوب مصمم النمذجة معرفة وقدرة الخبير الإنساني على حل مشكلات، بمعنى آخر يستند النظام الخبير إلى مفهوم نمذجة المعرفة الموجودة أصلا لدى الخبير الإنساني، ومن ثم برمجتها وتخزينها في قاعدة معرفة للنظام المعلومات يرتبط بمجال متخصص من مجالات المعرفة، وينمط معين من الأنشطة لكي يستطيع النظام أن يحل محل الخبير الإنساني، ويمارس دوره فيحل المشكلات الإدارية المعقدة من خلال المستفيد النهائي (غالب، 2012) .

2.الشبكات العصبية:

الشبكات العصبية هي شبكات تستند إلى نظم قواعد المعرفة الموزعة على حزمة من النظام والبرامج التي تعمل من خلال عدد كبير من المعالجات بأسلوب المعالجة الموازية، وتستند الشبكات العصبية على قواعد المعرفة وتستخدم المنطق المبهم غير القاطع (غالب، 2012).

كما أن تصميم الشبكات العصبية يحاكي بنية الدماغ الإنساني وطريقة أدائه ، وذلك من خلال الربط الداخلي للمعالجات بصورة متوازية وبطريقة ديناميكية تتفاعل بين الأنماط والعلاقات الموجودة في البيانات

التي تعالجها ، أي أن الشبكات العصبية تتعلم التمييز بين البيانات التي تستلمها لكي تستفيد من أكبر قدر ممكن من المعرفة بهدف تنفيذ عدة محاولات على نفس البيانات ، وبالتالي يمكن القول أن الشبكات العصبية هي نظم معلومات ديناميكية تتشكل وتبرمج طيلة فترة التطوير المخصصة للتدريب والتعلم ، أي أنها نظم تتعلم من التجربة وتكتسب خيبراتها ومعارفها من خلال التدريب والتعلم بالممارسة العلمية وتساهم الشبكات العصبية الاصطناعية في صنع القرارات، لذلك يتطلب عند تصميم هذه الشبكة الحصر الدقيق للبيانات الداخلية في التصميم، وترجمتها أرقام وذلك بمراعاة الخطوات التالية:

تحديد أهداف القرارات التي تتخذها وترتيبها حسب الأولويات.

اتخاذ أكثر القرارات فعالية من بين عدد من الخيارات المحتملة.

تنفيذ القرار الذي تتخذه وتقييم النتائج المترتبة عليه (الصالح، 2009).

وتعتبر الشبكات العصبونية الاصطناعية نظم معلومات حاسوبية ديناميكية تشكل وتبنى وتبرمج طيلة فترة التطوير المخصصة للتدريب والتعلم، أي أنها تتعلم من التجربة وتكتسب معارفها من خلال التدريب والممارسة العملية، فهي تستطيع تمييز الأنماط وتحديد الرموز المكتوبة بخط اليد والتعرف على الكلمات، والتنبؤ بالتغيرات وغيرها من التطبيقات المختلفة خاصة في مجالات المال والأعمال (الصالح، 2009).

3. نظم الخوارزميات الجينية:

هي برامج الكمبيوتر التي تحاكي عمليات بيولوجية من أجل تحليل مشاكل النظم التطورية ، وقد ظهرت الخوارزميات الجينية بشكلها الحالي في العام 1975 على يد جو هولاند في جامعة ميتشغان ، وتطورت في بداية الثمانينات لتصبح أحد الطرق الهامة والفعالة للتعامل مع مسائل الاستقصاء المعقد والبحث عن الأمثلة ، ووصفت بالحيينية نظرا لاعتمادها الشديد على محاكاة عمل الجينات الوراثية للتوصل للحل الأمثل. وتقوم هذه التقنية على فكرة عملية لبرنامج محسوب تتنافس فيه الحلول الممكنة للقرار مع بعضها البعض، ومن خلال الكفاح التطوري فإن البقاء هو الأفضل، كما تستخدم في مجالات الأعمال المالية والمصرفية، العمليات اللوجستية والسيطرة على حركة المواد (لطيفة).

4. نظم المنطق الغامض:

يطلق كذلك على المنطق الغامض (اسم المنطق المبهم أو المائع)، فهو طريقة تعتمد على الإدراك وتحاكي طريقة إدراك العنصر البشري من حيث تقدير القيم عن طريق بيانات غير ضبابية (Fuzzy

(Data،) وتتكون تقنية المنطق المبهم من مجموعة مختلفة تضم مفاهيم وتقنيات التعبير أو الاستدلال للمعرفة غير المؤكدة، المتغيرة أو غير المجسدة تماما في الواقع، ويستطيع المنطق المائع من تشكيل سلسلة قواعد لموضوع لا يحتمل القيم غير البنائية، أو البيانات غير التامة ، والحقائق الغامضة، وعلى عكس المنطق القاطع الذي تعمل به برامج الكمبيوتر التقليدية أي منطق الوصول والقطع ، Off/On ، No/yes ، Wrong/Right إذ يقوم المنطق الجديد على استكشاف الظواهر و الحالات الأخرى الوسطى أو غيرها، بمعنى البحث عن المنطقة الرمادية بين اللونين المتناقضين الأسود والأبيض (نورة، 2012)

وتستخدم تقنيات ونظم المنطق الغامض أو الضبابي مع نظم مندمجة أخرى تعمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي مثل النظم الخبيرة التي تعمل بالمنطق الغامض، والشبكات العصبية بالمنطق الغامض أو شبكات المنطق الغامض (Fuzzy Net) في أهم مجالات الأعمال وبصورة خاصة في التطبيقات المصرفية كالتنبؤ بالعائد المتوقع من الأوراق المالية، وإدارة المخاطر، وتخطيط السيولة النقدية، وإدارة محفظة الاستثمار، غير ذلك من التطبيقات المهمة (غالبا، 2012) .

5. نظم الوكيل الذكي:

يعرف الوكيل الذكي بكونه عبارة عن كائن يستطيع إدراك بيئته التي يكون موجودا فيها، وذلك عبر المستشعرات التي يمتلكها هذا الكائن، ومن ثم التجارب معها بواسطة آليات التنفيذ أو الجوارح (لطيفة). كما أن الوكيل الذكي هو أحد تطبيقات التنقيب على بيانات من شبكة الإنترنت أو من قواعد بيانات الإنترنت، ويعمل الوكيل الذكي من خلال حزمة برمجية تقوم مهام محددة أو واجبات ذات طبيعة متكررة أو تنبؤية للمستفيد، ولدعم نشاط أعمال أو تطبيقات برامج أخرى (غالبا 2012).

ويتكون الوكيل الذكي من عناصر تتفاعل فيما بينها منها الإدراك وهو البيانات التي يتلقاها الوكيل عن طريق المستشعرات بالإضافة إلى ردة الفعل أي الأحداث الصادرة عن الوكيل، والوكيل العقلاني أو الوكيل المنطقي وهو الذي يتصرف بشكل صحيح وهذا يعني رياضيا أن كل صف من صفوف جدول الدالة تحتوى على بيانات صحيحة (لطيفة).

إن نظم الوكيل الذكي تساهم في تخفيف أعباء الإدارة الإلكترونية، كما تضمن الاستجابة السريعة لطلبات العملاء، استقبال رسائلهم وملاحظاتهم تخص جودة المنتجات والخدمات المقدمة من طرف المنظمة، في بعض الأحيان تلجأ الإدارة إلى تكليف الوكيل الذكي بقراءة البريد الإلكتروني وتصفية أو فرز تقارير وكلاء البيع، وربما للبحث عن أرخص تذكرة للطيران أو عن أفضل صفقة مبيعات تم تنفيذها خلال آخر

شهر من قبل فروع الشركة، وغير ذلك من المهام التي تخلو من الذكاء والمهارة. وتوجد اليوم استخدامات متنوعة وواسعة لبرامج الوكيل الذكي في نظم التشغيل، برامج التطبيقات، أدوات الشبكات، الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية (غالب،، 2012).

المطلب الثالث: أساليب الذكاء الاصطناعي

يعتمد الذكاء الاصطناعي في عمله على عدة أساليب حيث تختلف هذه الأساليب عن بعضها بنوع المعطيات والقواعد البيانية التي يقوم عليها كل أسلوب.

ومن أهم هذه الأساليب وأكثرها استخداماً وشيوعاً نلاحظ :

1. أسلوب استخدام القوانين:

استخدام القوانين (Rules) التي تحكم مجالاً من المجالات من أهم أساليب تمثيل هذه النماذج، ويحتوي هذا القانون على قسمين:

القسم الشرطي (Premise) المتمثل في القوانين التي سوف يتم اعتمادها باتخاذ القرار و القسم الاستنتاجي أو الفعلي (Action) المتمثل في الجواب أو القرار المستند أو المستنتج.

ويعتبر هذا النوع من التمثيل من الأساليب الشائعة نظراً لسهولة تطبيقه، إلا أنه يعتبر تمثيلاً بسيطاً وغير قادر في كثير من الأحيان عن تمثيل جميع أنواع النماذج واستخراج جميع أنواع الاستنتاجات الممكنة في المواقف المعقدة.

2. أسلوب شبكات المعاني:

ويعتبر أسلوب شبكات المعاني أيضاً من الأساليب الشائعة في تمثيل النماذج وهو يتلخص في إنشاء شبكة من العلاقات بين عناصر النموذج.

3. أسلوب الرؤية الإلكترونية:

يتلخص أسلوب الرؤية الإلكترونية في تحويل الصورة الإلكترونية المكونة من نقاط سوداء أو بيضاء إلى خطوط وأضلاع متصلة لتكوين صورة ، ثم مقارنة خصائص الصورة الناتجة بالنماذج المخزونة سابقاً في الجهاز وجل استخدام هذا الأسلوب هو التشفير وإخفاء المعلومات الهامة والتي لا يجدر لأحد الاطلاع عليها في الحاسب.

4. أسلوب معالجة اللغات الطبيعية:

ويسعى هذا الأسلوب إلى فهم اللغات الطبيعية بهدف تلقين الكمبيوتر الأوامر مباشرة بهذه اللغة وبالتالي تمكين الكمبيوتر من المحادثة مع الناس عن طريق الإجابة عن أسئلة معينة وبالتالي كسر الحاجز بين

الروبوتات والآلات المبرمجة والإنسان.

المطلب الرابع: العمليات المالية

نتطرق الى العمليات المالية والذكاء الاصطناعي، حيث يستمر استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي في نمو هذا النوع من برامج الكمبيوتر الذي يحاكي عمل الدماغ البشري قادر على فهم الطلب وتحليله تم اتخاذ القرار باستقلالية كاملة، يقال إن بعض منهم يتعلمون ذاتيا، مما يعني أنهم قادرون على التعلم وتصحيح أخطائهم بمرور الوقت، سواء كان ذلك لتحسين جودة الخدمات، أو العلاقات مع العمل، حيث يعمل على تغيير الوضع المالي التقليدي الحالي إلى عمليات المالية.

أولا: تعريف العمليات المالية:

تعرف على أنها الأحداث التي تدور بداخل المؤسسات والشركات التجارية والخدمية، والتي بدورها تؤثر على الحسابات والقوائم المالية التي يتم إنشائها وتسجيلها في المؤسسات في نهاية السنة المالية، وكذلك جميع الحسابات التي تقوم المؤسسات والشركات بتسجيلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية، وكذلك تُعتبر العملية المالية بأنها تبادل غرض معين ذو قيمة مادية ومعنوية بين طرفين، مثل شراء سلعة أو خدمة من الغير مقابل أن يتم دفع ثمن هذه السلعة حتى لو كانت العملية على الحساب أو أن يكون الدفع مؤجل، وذلك لأن الغرض التي تم الحصول عليه أو التبادل به بين أطراف العملية له قيمة مالية معينة. ويمكن تعريف العملية المالية في الذكاء الاصطناعي على أنها استخدام التقنيات والخوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات المالية، واتخاذ القرارات المالية، وتنفيذ الاستراتيجيات المالية بشكل أكثر فعالية ودقة، وتشمل هذه العمليات تحليل البيانات المالية، التنبؤ بالاتجاهات السوقية، إدارة المخاطر، تحسين العمليات المالية وتحسين الأداء المالي بشكل عام.

ثانيا: أنواع العمليات المالية

تقسم العمليات المالية إلى ثلاث عناصر أساسية نذكرها فيما يلي:

1. **العمليات الإرادية:** تختص العمليات الإرادية بجميع العمليات التي تقوم بها المؤسسات الخاصة بطبيعة أعمالها والتي يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق الربح، ومن أهم الأمثلة على هذه العمليات هي عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات، وكذلك من الممكن اعتبار المصاريف التي تقوم المؤسسة بدفعها نتيجة حصولها على الخدمات بأنها عمليات إيرادية، مثل الأجور الخاصة بالعمال والفواتير الكهرباء والإيجار وغيرها.

2. **العمليات الرأسمالية:** تشمل العمليات الرأسمالية على جميع الأنشطة المتعلقة التي تشمل على شراء الأصول الثابتة للمؤسسة، والتي يكون الهدف الأساسي من عملية شرائها هو مساعدة المؤسسة والشركة على القيام بأداء أعمالها بصورة جيدة، لأنه بدون وجود الأصول الثابتة في المؤسسة لا تستطيع المؤسسات وخاصة الإنتاجية منها بالقيام بأعمالها، فلا يتم شرائها عادةً لغايات الربح، أو لغايات إعادة البيع، فجميع هذه العمليات تعتبر عمليات رأسمالية.

3. **العمليات التمويلية:** من خلال العمليات التمويلية يتم تمويل المؤسسات والشركات بشكل عام، فتعتمد المؤسسات على العمليات التمويلية في الحصول على رأس المال والأموال بشكل عام، للقيام بالأنشطة المتنوعة والقيام بشراء الأصول الأجهزة والأدوات اللازمة للقيام بالأعمال، وعادةً ما تحصل المؤسسات على الأموال من خلال القروض من البنوك أو من الأجهزة المالية المتخصصة (عربي، أنواع العمليات المالية، 2020).

ثالثاً: العمليات المالية في ظل الذكاء الاصطناعي

تعد صناعة الخدمات المالية هي المنفق الأكبر على خدمات الذكاء الاصطناعي ويشهد نمواً سريعاً جداً في 2018 كانت صناديق التحوط وشركات (HFT) هي المستخدمون الرئيسيون للذكاء الاصطناعي في التمويل، لكن التطبيقات انتشرت الآن إلى مجالات أخرى بما في ذلك البنوك، ضمن صناعة الخدمات المالية، تشمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي التداول الخوارزمي، وتكوين المحفظة والتحسين، والتحقق من صحة النموذج، والاختبار الخلفي، وتقديم المشورة، الآلية ومساعدتي العملاء الظاهريين والسوق تحليل التأثير والامتثال التنظيمي واختبار الضغط حيث يقوم الذكاء الاصطناعي حالياً بتغيير صناعة الخدمات المالية، أي اكتشاف الاحتيال والامتثال، روبوتات المحادثة المصرفية والخدمات الاستشارية الروبوتية، والتداول الخوارزمي.

1. كشف الاحتيال والامتثال

ستكشف العديد من شركات الخدمات المالية بدائل منع الاحتيال القائمة على الذكاء الاصطناعي، أطلقت ماستر كارد تقنية (DI) Decision Intelligence ونهجها بسيط نسبياً بدلاً من البقاء مقيداً بمجموعة محددة مسبقاً من القواعد، تستمد DI أنماطاً من التسوق التاريخي وسلوك الإنفاق لعملاء ماستر كارد لإنشاء خط أساس مقابل هذا الأساس تقوم ماستر كارد بمقارنة كل معاملة عميل جديد وتسجيلها كما يعد هذا تحسيناً كبيراً على تقنيات منع الاحتيال التقليدية، والتي تعتمد على نموذج عام لتقييم جميع المعاملات.

تبننت (NatWest) حل، ML وهو تحليلات احتيال الشركات من (Vocalink Analytics) لاكتشاف ومنع الاحتيال في إعادة التوجيه، يحدث الاحتيال في إعادة التوجيه عندما يتم خداع شركة لدفع الأموال إلى حساب محتال بدلاً من المورد المقصود في مكافحة غسيل الأموال، يستخدم HSBC برنامج AIQuantexa وهي شركة ناشئة في المملكة المتحدة.

الاحتيال هو متغير كامن مما يعني أنه لا يمكن ملاحظته بشكل مباشر ولكن يجب استنتاجه من البيانات نتيجة لذلك يكون من الصعب على خوارزميات تعلم الآلة إجراء تنبؤات دقيقة للاحتيال المحتمل من قرارات التسوق (متغير واضح)، حيث يمكن لتجار التجزئة الوصول إلى سجلات المعاملات الكامل، توجد تحديات إضافية يمكن أن ينشأ الهدف المدمر للذات من رفض المعاملات بقوة شديدة من أجل منع الاحتيال كما يشير تقرير استراتيجية إلى أن المعاملات تم رفضها بشكل خاطئ بسبب الاحتيال المشتبه به المعروف باسم "الإيجابية الخاطئة" قد تمثل تهديدا كبيرا لصناعة الخدمات المالية، يعمل هذا ضد المصدر لأن المعاملة المرفوضة الإيجابية الخاطئة يمكن أن تؤدي إلى تآكل ولاء العميل وجد التقرير نفسه أن هذه "الإيجابيات الكاذبة" تمثل 118 مليار دولار من خسائر التجزئة، وذكر 39% من حاملي البطاقات المرفوضة أنهم تخلوا عن بطاقتهم بعد رفضهم بشكل خاطئ (Liebergen, 2017).

2. روبوتات المحادثة المصرفية وخدمات الاستشارات الآلية:

اكتسبت روبوتات الدردشة ومستشاري الروبوتات جاذبية كبيرة لدى المستهلكين من جيل الألفية الذين لا يحتاجون إلى مستشار مادي ليشعروا بالراحة في الاستثمار، والذين هم أقل قدرة على التحقق من الرسوم المدفوعة للمستشارين البشريين، وهناك عدة طرق يمكن لروبوتات الدردشة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي أن تحسن الصناعة المصرفية، بما في ذلك مساعدة المستخدمين على إدارة أموالهم ومدخراتهم على سبيل المثال، (Plum) عبارة عن روبوت محادثة يمكن الوصول إليه من خلال Facebook Messenger ويساعد العميل على توفير المال بزيادات صغيرة بعد التسجيل الأولي، يتم توصيل (Plum) بالحساب المصرفي للعميل، ثم يقوم محرك الذكاء الاصطناعي الخاص به بتحليل دخل العميل وسجل الإنفاق ثم يتنبأ بالمبلغ الذي يمكنهم توفيره ثم يتم إيداع المبالغ الصغيرة في حساب التوفير (Plum) مع تقارير دورية.

3. التداول الخوارزمي:

أصبح التداول الخوارزمي (AT) قوة مهيمنة في الأسواق المالية العالمية وتُعرف أيضا باسم "أنظمة التداول الآلي"، وتعود أصول (AT) إلى سبعينيات القرن الماضي يقدم مسحا موجزاً لتطور مجال (AT)

كما عرفها شاكر فورتي على أنها تجارة تتعلق بتنفيذ قواعد التداول في برنامج واستخدام البرنامج للتداول، ويمكن تعريف تداول الذكاء الاصطناعي على أنه نهج للتعلم الآلي الذي يتعلم بنية البيانات ثم يحاول التنبؤ بما سيحدث ويتضمن التداول الخوارزمي الآن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي المعقدة لاتخاذ قرارات تداول سريعة للغاية، تنتج أجهزة الكمبيوتر من 50 إلى 70% من تداولات سوق الأسهم و 60% من تداولات العقود الآجلة و 50% من سندات الخزنة يقدر أن حصة السوق (AT) ستكون أقرب إلى 40%، كما تشمل مزايا (AT) إمكانية تنفيذ الصفقات بأفضل الأسعار الممكنة، زيادة الدقة وتقليل احتمالية الأخطاء، القدرة على التحقق تلقائياً وفي وقت واحد من ظروف السوق المتعددة ومن المرجح أن يتم تقليل الأخطاء البشرية التي تسببها الظروف النفسية أو العاطفية (C Brummer، 2019).

المبحث الثالث: تنظيم مهني المحاسبة في الجزائر

المطلب الأول: التطور التاريخي لمهنة المحاسبة في الجزائر

أولاً: المرحلة الأولى من سنة 1962 إلى غاية سنة 1975 (إصدار PCN)

استمر العمل بالتشريع الفرنسي الموروث غداة الاستقلال في مجال المحاسبة، وهذا من خلال ما صدر عن الحكومة الجزائرية الجديدة في القانون رقم 157/62 الصادر في 1962/12/31، والمتضمن العمل بالنصوص التنظيمات الفرنسية باستثناء التي ترتبط بالسيادة الوطنية، وتجلى ذلك في العمل بالمخطط المحاسبي العام لسنة 1957 (plan comptable General-PCG)، ونظراً لعدم مسابرة هذا الأخير أهداف وطموح اقتصاد الدولة الجزائرية وعدم تكيفه مع الواقع الاقتصادي أوكلت السلطة السياسية الجزائرية مهمة إصلاح المخطط المحاسبي العام المعمول به إلى وزير المالية وكان ذلك في سنة 1969 بإعداد مطب محاسبي أكثر استجابة وتكيف مع احتياجات كل مستعملي المعلومة من مخططين ومسيري المؤسسات المالية وكذا احتياجات المحاسبة الوطنية.

وعرف الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة انطلاقة حقيقية جراء ارتفاع أسعار البترول سنة 1973، فقد عرفت الجزائر في هذه الفترة استكمال برنامج بناء الدولة الاشتراكية، كذلك صدر فيها أول مخطط محاسبي وطني سنة 1975، حيث عرفت المهنة تنظيمها لأول مرة سنة 1970 بموجب الأمر 69-107 المؤرخ في 1969/12/31 والمتضمن قانون المالية 1970، وأوضح في المادة 39 ما يلي: "يعين الوزير المكلف بالمالية والتخطيط مندوب الحسابات في الشركات الوطنية والمؤسسات العمومية ذات طابع صناعي أو

تجاري، بقصد تأمين صحة و مشروعية حساباتها وتحليل ميزانيتها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1969).

ويجوز له أيضا أن يعين لنفس الغرض مندوب الحسابات في الشركات التي تملك فيها الدولة أو هيئة العمومية حصة من رأسمالها، وذلك بغية التحقق من صحة ومصداقية الحسابات وتحليل المركز المالي للميزانية أما فيما يخص واجبات محافظ الحسابات تم تحديدها بموجب المرسوم 70-173 المؤرخ في 16/11/1970 الذي جعل محافظ الحسابات مراقبا دائما للتسيير العمومي وشبه العمومي، حيث كان يقوم بها المراقبون الماليون ومفتشو الماليين واستثناء موظفو وزارة المالية، ففي هذه الفترة لا تحدد مهام المدقق بصورة مباشرة وأهم ما ميز هذه الفترة غياب نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر جوهر عملية التدقيق لاعتبار المؤسسات كملحقات إدارية غاب فيها الجانب الاقتصادي (عدون، 2008).

في عام 1971 جاء الأمر 71-82 في المؤرخ 29/12/1971 والمتعلق بتنظيم مهني المحاسبة والخبير المحاسبي، حيث قام هذا الأمر بتأسيس المجلس الأعلى للمحاسبة تحت وصاية وزير المالية، والذي يعتبر أول هيئة مهنية، وتمثلت مهامه في إعداد المخطط المحاسبي الوطني والسهر على تسيير مهام الخبير المحاسبي والمحاسب المعتمد، وكما نشير إلى أن إعطاء الاعتمادات التي تجيز ممارسة هذه المهنة من اختصاص المجلس الذي يرأسه ممثل وزير المالية.

كما نلاحظ خلال هذه الفترة كان يتم تعييني هؤلاء المهنيين من قبل وزير المالية مما يشكك في استقلاليتهم هذا من الناحية، ومن الناحية أخرى لا يتم التطرق إلى تحديد مستواهم التكويني أو المهني والأعمال الموكلة إليهم، فانه إضافة إلى المصادقة على شرعية الحسابات اسند إليه بعض الأعمال الإدارية كمرقبة التسيير، كذلك عدم توحيد الأطراف التي تزاوّل المهنة وفي الأخير يمكن أن نقول إنه هناك خلط بين المدق المالي والمراقب المالي للدولة (السعي، 1993).

ثانيا: المرحلة الثانية من سنة 1975 إلى 1990.

في فترة الثمانينات، تم إجراء إعادة تنظيم للاقتصاد الوطني وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، مما أدى إلى زيادة عدد المؤسسات العمومية بشكل كبير، ونتيجة لذلك أصبحت الرقابة السابقة غير فعالة في التأكد من مطابقة نشاط هذه المؤسسات للأرداف المسطرة مسبقا.

هذا الوضع أدى إلى زيادة المشاكل والتحديات التي تواجه هذه المؤسسات، وبالتالي زادت الحاجة إلى المراقبة المالية والتدقيق، تصبح المراقبة المالية والتدقيق أدوات هامة لضمان توجيه المؤسسات العمومية لتحقيق الأهداف المالية والمساهمة في تحسين أداء الإدارة واستخدام الموارد بشكل فعال، يتضمن ذلك التأكد من امتثال المؤسسات للقوانين واللوائح المالية والضريبية، وتقييم العمليات المالية والإدارية، وتحديد المخاطر المحتملة واقتراح تحسينات، والتأكد من توفر آليات مراقبة داخلية فعالة.

بالتالي، يلعب دور المراقبة المالية والتدقيق دوراً هاماً في ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة المؤسسات العمومية، وتعزيز الثقة في النظام الاقتصادي والمالي.

في دستور 1976، تم تعريف إعادة تنظيم المراقبة، حيث أنشأ المشرع الجزائري "مجلس المحاسبة" الذي وكل إليه صلاحية رقابة المؤسسات العامة التي تتلقى مساعدات مالية من الدولة، قد أنشئ هذا المجلس بمقتضى القانون رقم 80-05 المؤرخ في 01/03/1980 حيث نصت المادة رقم 05 منه على ما يلي: "مجلس المحاسبة يراقب متلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية والمحاسبية، أين تتم مراقبة صحتها وقانونيتها ومصداقيتها (أمال، 2002).

ومن الملاحظ في تلك الفترة استمرار بالغموض، حيث تم تكليف مجلس المحاسبة الذي يعتبر في الواقع مراقباً مالياً وليس مدققاً وفقاً للمعنى المتعارف عليه من حيث الاستقلالية والمعايير والمهام والدور. في سنة 1988، صدر القانون رقم 888-01 المؤرخ في 12 يناير 1988، والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وقد تميز هذا القانون بتفصيل وظيفة محافظ الحسابات عن وظيفة التسيير والمتابعة التي تدخل ضمن اختصاص مجلس الإدارة.

وفتح هذا القانون أيضاً المجال أمام مهني المحاسبة من خلال قيام محترفي المحاسبة المستقلين مهمة مراقبة الحسابات في المؤسسات الوطنية.

شهدت هذه الفترة إصدار مجموعة من القوانين، ما في ذلك القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الذي نص على استقلالية المؤسسات، والقانون التجاري المعدل والمتمم في نفس اليوم، وقانون صناديق المساهمة.

وقد تم الفصل بين الملكية العمومية والتسيير، وهذه المرحلة تعتبر حاسمة في انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، حيث أصبحت المؤسسات الجزائرية ملتزمة بالمعايير الاقتصادية التجارية ومعايير الإفلاس، وقد تم إدخال آليات التسيير الحديثة والتخلي عن قوانين التسيير الاشتراكي بشكل كبير (عدون، 2008).

مهني المحاسبة والتدقيق يمكن أن تلعب دوراً هاماً في هذا النوع من الاقتصاد.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن تساعد في تنمية وتطوير نظام المراقبة المالية والمحاسبية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وضمان تطبي المعايير المحاسبية الدولية والمحلية بشكل دقيق.

ثالثاً: مرحلة الإصلاحات في مهنة المحاسبة من 1991 إلى يومنا هذا

1: المرحلة الأولى من سنة 1991 إلى 2010.

القانون التنفيذي رقم 91-08 الصادر في 27 أبريل 1991 يعتبر أحد القوانين الهامة التي صدرت في بداية التسعينات بهدف تحسين مهنة المحاسبة في الجزائر. يتكون القانون من 71 مادة موزعة على 9 أبواب، ويتعامل مع شروط ممارسة مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ويحدد مهام كل واحد منهم وحالات التنافي وحقوقهم.

واحدة من أهم التحديات التي جلبها هذا القانون هو جمع الأسلاك المهنية الثلاث (الخبير المحاسبيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين)، في هيئة واحدة مستقلة تسمى "المنظمة الوطنية للخبير المحاسبيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين". وهذا يهدف إلى توحيد القواعد واللوائح المهنية وتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، وتعزيز الشفافية والمهنية في ممارسة المهنة.

القانون التنفيذي رقم 91-08 أيضاً ينص على شروط ممارسة مهني المحاسبة، ويحدد حقوق وواجبات المحاسبين المعتمدين والخبير المحاسبيين ومحافظي الحسابات، وينظم ممارسة المهنة ويتناول حالات التنافي والمعايير المهنية والضوابط الأخلاقية.

باختصار القانون التنفيذي رقم 91-08، كان خطوة هامة في إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر في بداية التسعينات، حيث جمع الأسلاك المهنية الثلاث في هيئة واحدة ووفر تنظيمًا وشفافية في ممارسة المهنة، وحدد شروط ممارسة المهنة وحقوق وواجبات المحاسبين المعتمدين والخبير المحاسبيين (عدون، 2008).

بعد ذلك، توالى عملية إعادة إصدار النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمهنة، حيث كانت أبرز هذه النصوص تتعلق بالقوانين واللوائح والقرارات الأكثر أهمية فيما يتعلق بممارسة المهنة وأهمها ما يلي: المرسوم التنفيذي رقم 92-200 المؤرخ في 13 يناير 1992 والذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاص وقواعد عمله. قرار مؤرخ في 07 نوفمبر 1994 والمتعلق بسلم أتعاب محافظي الحسابات .

المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 15 أبريل 1996 والذي يتضمن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة، وتنظيمه.

المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996 والذي يتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

المرسوم التنفيذي رقم 96-431 المؤرخ في 30 نوفمبر 1996 والذي يتعلق بكيفيات تعيين محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، ومراكز البحث والتنمية وهيئات الضمان الاجتماعي والدواوين العمومية ذات الطابع التجاري، والمؤسسات العمومية غير المستقلة. المقرر المؤرخ في 24/03/1999 والذي يتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات، وكذا شروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1991).

تؤكد كل هذه التعديلات التوجه الصريح للجزائر نحو اقتصاد أكثر صرامة واعتماداً على الأنشطة الاقتصادية التي تؤدي إلى إيجاد الثروة، ورو ما يعني التركيز الواضح على الأداء المالي، حيث تلعب التدقيق ومهنة المحاسبة والهيئات المهنية دوراً هاماً في تنظيم وتطبيع معايير المهنة.

رغم انطلاق الجزائر في إجراء إصلاحات محاسبية وإعداد نظام المحاسبة المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، إلا أن مهنة المحاسبة ومحافظات الحسابات لا تزال تنتظر القانون الجديد الذي ينظمها.

ويبقى الهدف الذي يسعى المشرع لتحقيقه من المهنة ومحافظات الحسابات، سواء كان ذلك في القطاع الخاص أو المراقب المالي، هو متابعة الملكية العامة.

وفي ظل هذه الظروف، يظل التدريب في مجال المحاسبة والتدقيق محدوداً في الجامعات الجزائرية، ويفتقر السوق أيضاً إلى دوره في تطوير المهنة وتقديم الدعم اللازم (عدون، 2008).

2: المرحلة الثانية من 2010 إلى يومنا هذا

في إطار الإصلاحات المحاسبية التي أجرتها الجزائر مؤخرا، وذلك بناءً على التوجه نحو اقتصاد السوق واعتماد المعايير المحاسبية الدولية، لا تقتصر الجهود على إصلاح النظام المحاسبي فحسب، بل تعدت ذلك إلى تنظيم مهنة المحاسبة وإصلاحها في الجزائر.

وقد تم ذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية، وذلك على وجه الخصوص بعدما عرفت المهنة اختلالات وانتكاسات عديدة على مدار فترة طويلة (عدون، 2008).

يمكن إرجاع هذه الاختلالات والانتكاسات إلى عدة أسباب، أهمها:

تحسين تأهيل المهنيين: يعد ضعف تأهيل المحاسبين في الجزائر واحدة من التحديات التي تواجه المهنة، حيث تغتقر السياسات التدريبية والتأهيلية الفعّالة التي تمكّن المحاسبين الجزائريين من العمل مستوى عالٍ من الاحترافية وفقاً لمبادئ وقواعد المهنة الحسابية، ويُعد تأهيل المحاسبين للعمل وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية من الجوانب التي يجب تحسينها، حيث يُتطلب من المحاسبين الملمة بتلك المعايير للمساهمة في تطبيقها بشكل صحيح وموثوق به في العملية المحاسبية.

وبالأخص، يعد عدد الخبراء المحاسبين ومحافظي الحاسبات الحقيقيين الذين يمتلكون كفاءات تتوافق مع المعايير الدولية محدوداً جداً على المستوى الوطني.

تعزيز السياسات التكوينية: يتطلب تحسين مهنة المحاسبة في الجزائر تعزيز السياسات التكوينية، والتي يجب أن تشمل تأهيل وتدريب المحاسبين على مبادئ المحاسبة والمعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية.

ينبغي توفير برامج تدريبية عالية الجودة تمكّن المحاسبين الجزائريين من اكتساب المهارات اللازمة لتطبيق هذه المعايير في العمل الحقيقي.

يمكن أن تشمل هذه البرامج التدريب الأكاديمي والتدريب المهني، ما في ذلك الدورات التدريبية المعترف بها دولياً والشهادات المهنية المعترف بها على الصعيد الدولي.

تعزيز المعرفة بالمعايير الدولية: يجب تعزيز المعرفة بالمعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية بين المحاسبين في الجزائر.

يمكن تحقي ذلك من خلال توفير الموارد والدعم اللازم (عوينات، 2011).

الضغوط التنافسية: تتعرض المهنة المحاسبية الجزائرية لضغوط تنافسية بسبب تدخل خبرات محاسبية أجنبية إلى سوق الجزائر عبر مكاتب خبرة حاسبية عالمية، ولا يمكن للمحاسبين والخبراء ومحافظي الحسابات الجزائريين منافستهم نظراً للإمكانيات المتواضعة التي يمتلكونها.

عدم استجابة التنظيم: تواجه المهنة في الجزائر تحديات عديدة تتعل بضعف وعدم تأثير المنظمات المهنية في أداء المهام المنوطة بها، وانعدام مساهمتها الجادة في عملية الإصلاح .

ويمكن أن ترجع هذه التحديات إلى عدة أسباب، أبرزها سوء العلاقة بين المنظمات المهنية والمجلس الوطني للمحاسبة، كما تفتقر المنظمات المهنية في الجزائر إلى هياكل مهنية قوية، بالإضافة إلى غيابها شبه الكلي عن المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة حول العالم، مثل الاتحاد الدولي لمحاسبى الجمعيات المهنية (IFAC) والمجلس الدولي للمعايير المحاسبية والمالية (IASB) (عوينات، 2011) . وفي سياق التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في الجزائر، تم اتخاذ إجراءات للإصلاح والتحسين، ومن بين هذه الإجراءات صدور عدد من النصوص القانونية المهمة، والتي تشمل على سبيل المثال، ما يلي: تم إصدار القانون رقم 10-01 الذي يتعل مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ويتضمن هذا القانون 84 مادة في 12 فصل، وقد قررت الحكومة موجب هذا القانون إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، وتحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة، وإعادة هيكلة المنظمات المهنية. وتم تفكيك "المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين" إلى ثلاث هيئات مهنية ونقل صلاحياته إلى وزارة المالية، هذا القانون ساهم في إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، وذلك في محاولة من وزارة المالية لاسترجاع الكثير من الصلاحيات التي تخلت عنها موجب القانون رقم 91-08 المنظم لمهنة المحاسبة، حيث أصبح موجب هذا القانون:

نقل مراقبة النوعية المهنية والتقنية لأعمال الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى وزارة المالية.

تم تعيين مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية للتكفل بتدريب الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، بينما يتولى التكفل بتدريب المحاسبين المعتمدين المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني.

منح الاعتماد لممارسة المهنة من صلاحيات وزير المالية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2010). وتمت عملية إصدار النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمهني المحاسبة عبر سلسلة من المراسيم التنفيذية، ومن بين هذه المراسيم:

تم صدور عدد من المراسيم التنفيذية في 27 يناير 2011، تتعلق أساساً بالتغيرات التي أثرت على سلطة ممارسة مهني المحاسبة في الجزائر وتوضيح صلاحياتها.

من خلال هذه المراسيم، تم تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، بالإضافة إلى تحديد قواعد عمله وسيره، وكذلك تحديد تشكيلة المجالس الوطنية للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وتحديد صلاحياتها وقواعد عملها.

وقد تم أيضاً تحديد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهني المحاسبة.

تم صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 16 فيفري 2011، والتي تتعلق عموماً بتحديد الشهادات الجامعية المؤهلة للمشاركة في مسابقة الالتحاق معهد التعليم العالي المتخصص لمهنة المحاسبة، وتحديد شروط وكيفيات تنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة الخبير المحاسب، كما تم التطرق في هذه المراسيم إلى كيفية تحديد المهمة التضامنية لمحافظي الحسابات.

تم بعد ذلك صدور المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 26 مايو 2011، الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات، وأشكالها، وأجال إرسالها.

صدر المرسوم التنفيذي رقم 11-393 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011، الذي يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين. • تم صدور المقرر في 15 سبتمبر 2011، الذي يتضمن تشكيلة اللجان المتساوية الأعضاء للمجلس الوطني للمحاسبة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011).

المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على تنظيم مهني المحاسبة في الجزائر

لا يقتصر تأثير الإصلاح المحاسبي في الجزائر على تبني النظام المحاسبي المالي من قبل المؤسسات الجزائرية والعمل وفق إطاره العام، وإنما تعداه إلى التأثير على الهيئات المهنية التي رافقت هذه الإصلاحات،

بحيث أفرزت هذه الأخيرة تغيرات في هيكل المنظمات المهنية والتي من بينها المجلس الوطني للمحاسبة والمنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

ففي إطار الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخرا، والتي أدت إلى عدة تغييرات تمثلت في إعادة هيكلة المنظمات المهنية، وذلك من خلال مجموعة من المراسيم التنفيذية، أهمها المتعلق بإعادة تنظيم المنظمات المهنية، من خلال نقل الصلاحيات من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى وزارة المالية، وكذلك تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة (خويلدات).

ومن خلال الإصلاحات التي قامت بها الجزائر مع مطلع عام 2010 أدى خيار الإصلاح المحاسبي الجزائري الى استبدال المخطط المحاسبي الوطني الذي قيل عنه أنه أصبح لا يساير المرحلة الاقتصادية الحالية بنظام محاسبي مالي مبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية مما خلق زعزعة داخل البيئة المحاسبية الجزائرية ولمواكبة هذا التغيير تم إعادة هيكلة مهني المحاسبة من خلال التحديث في الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر وإعادة تنظيم المنظمات المهنية عبر صدور القانون رقم 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010 ، والذي تم على إثره حل المصف الوطني للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، والمحاسبين المعتمدين ليحل محله ثلاث هيئات مهنية يتمتع كل منها بالشخصية المعنوية وهي المصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وتسير من طرف مجلس وطني ينتخبه مهنيون (القانون رقم 01-10، 2010)، وهذه الهيئات المشرفة والمنظمة لمهنة المحاسبة في الجزائر التي سوف يتم تناول دراستها ضمن هذا المبحث وفق تقسيمه الى ثلاثة مطالب بحيث كان لدراسة كل هيئة مطلب خاص.

أولاً: المجلس الوطني للمحاسبة

خلق قرار الحكومة في التوجه الى تطبيق المعايير المحاسبة الدولية العديد من المشاكل لمهني المحاسبة وهو ما أدى بهذه الأخيرة الى تطوير وتجديد مهنة المحاسبة وبرز هذا التطور من خلال انشاء المجلس الوطني للمحاسبة وهو الهيئة الأساسية المشرفة على تنظيم مهني المحاسبة.

وهذا الأخير هو جهاز استشاري ذو طابع وزاري مهني مشترك يكون تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، وهو يتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي ومتابعة وتنظيم المهن المحاسبية، وبهذه الصفة يمكن للمجلس

أن يطلع على كل المسائل المتعلقة مجال اختصاصه، مبادرة منه أو بطلب من الوزير المكلف بالمالية.

1: نشأة المجلس الوطني للمحاسبة

أحدث المجلس الوطني للمحاسبة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في الخامس والعشرين من شهر سبتمبر لسنة الف وتسعمائة وستة وتسعون (1996-09-25) كما جاء في نص المادة الأولى منه:

يحدث مجلس وطني للمحاسبة يوضع تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية ويدعى في صلب النص "

المجلس (الرسمية، 1996) بموجب هذا المرسوم التنفيذي تم تحديد طبيعة المجلس مع تحديد الاختصاصات والصلاحيات والقواعد التي يسير عليها فهو عبارة عن هيئة استشارية ذات طابع وزاري ومهني مشترك وقد كان الهدف من وجوده هو التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط المقاييس المحاسبية وتوحيد الممارسات المحاسبية والتطبيقات ذات الصلة فهو الهيئة الأساسية المشرفة على تنظيم المحاسبة في الجزائر فهو المتعامل الرئيسي مع مسائل المعايير المحاسبية وتطبيقاتها فيمكن أن تستشير مختلف لجان المجالس المنتخبة والمنظمات والشركات و الأشخاص المهتمين بنشا المجلس، وقد تم تحديثه بموجب القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29-06-2010 المتعلق مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد (الجزائرية، 2010)، والتي نصت المادة الرابعة منه على ما يلي : "ينشأ مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية ويتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية"

ثم بعد ذلك حددت تشكيلته وتنظيمه وقواعد سيره بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر عام 1422 الموافق ل 27 يناير سنة 2011 (الجزائرية ا، 2011).

2: تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة

موجب المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 22 صفر عام 1422 الموافق ل 27 يناير سنة 2011، فإن رئاسة المجلس ترجع للوزير المكلف بالمالية أو ممثل عنه ويتشكل المجلس إلى جانب الرئيس من خمسة وعشرون ممثل عن كل من:

الوزير المكلف بالطاقة؛

الوزير المكلف بالإحصاء؛

الوزير المكلف بالتربية الوطنية؛

الوزير المكلف بالتجار؛

الوزير المكلف بالتعليم العالي؛

الوزير المكلف بالتكوين المهني؛

الوزير المكلف بالصناعة؛

رئيس المفتشية العامة للمالية؛

المدير العام للضرائب؛

المدير المكلف بالتقييس المحاسبي لدى وزارة المالية؛

ممثل برتبة مدير عن بنك الجزائر؛

ممثل برتبة عن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة؛

ممثل برتبة مدير عن مجلس المحاسبة؛

(03) منتخبين عن المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين؛

(03) منتخبين عن المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛

(03) منتخبين عن المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛

(03) أشخاص يتم اختيارهم لكفاءتهم في مجالي المحاسبة والمالية ويعينهم الوزير المكلف بالمالية (الجزائرية ا، 2011) كما يجب أن يضم المجلس إلى جانب هذه التشكيلة ثلاثة أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني على الأقل، ويتم تعيين أعضاء المجلس موجب قرار صادر عن وزير المالية المبني على اقتراح من الوزراء للممثلين الذين يكونون في رتبة مدير بالإدارة المركزية وذو كفاءة في المجال المحاسبي والمالي ومسؤولي الهيئات وتكون مدة العضوية لكل ممثل ستة سنوات على ان تجدد التشكيلة للمجلس كل سنتين بالثلث على ان يتم استخلاف العضو المنقطع عن العهدة حسب الاشكال نفسها ويستمر العضو الجديد حتى نهاية العهدة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011).

بالإضافة الى هذه القائمة المشكلة للمجلس يمكن الاستعانة بالأشخاص الذين يمكنهم تقديم المساعدة في الاشغال التي يرى المجلس ضرورة هذه المساعدة بحكم المؤهلات المكتسبة لديهم خاصة في المجال المحاسبي والمالي والقانوني.

3: تنظيم وسير المجلس الوطني للمحاسبة

يسير المجلس الوطني للمحاسبة بجهازين يتمثل في رئيس المجلس الذي يتولى تمثيل المجلس لدى الهيئات الوطنية والدولية للتقييس المحاسبي والمهن المحاسبية وإنجاز او العمل على إنجاز كل الدراسات والتحليل التي وتهدف إلى التقييس المحاسبي (الجزائرية ا، 2011).

وأمانة عامة توضع تحت سلطة رئيس المجلس يرأسها أمين عام ويساعده أربعة مديري دراسات وثمانية رؤساء دراسات تتمثل وظائفهم في رئيس قسم ومدير ونائب مدير بالإدارة المركزية (الجزائرية ا، 2011) ، ويحكمها المرسوم التنفيذي رقم 90-227 ويتم تنظيم هذا الجهاز وفق قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية (الجزائرية ا، 2011).

وفي هذا الإطار يقوم الأمين العام بـ:

ترسيم كل القرارات المصادق عليها من المجلس.

استقبال الإرساليات الموجهة للمجلس.

تنظيم الملفات المتعلقة بالاعتمادات والتسجيل والشطب من جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والعرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

إعداد مقررات الاعتماد التي درستها لجنة الاعتماد وعرضها على الوزير المكلف بالمالية للتوقيع.

ضمان تنسي أشغال اللجان المتساوية الأعضاء ومتابعتها.

ترتيب الجمعيات العامة واجتماعات مكتب المجلس (الجزائرية ا، 2011).

4: مهام المجلس الوطني للمحاسبة

موجب أحكام المادة الرابعة من القانون 10-01 ووفقا للمادة التاسعة من المرسوم التنفيذي 24-11

يتولى المجلس ثلاثة مهام تتمثل في الآتي:

أ-مهام الاعتماد :

يمارس المجلس بعنوان الاعتماد المهام التالية:

استقبال طلبات الاعتماد والتسجيل في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين والفصل فيها.

تقييم صلاحيات إجازات وشهادات كل المترشحين الراغبين في الحصول على الاعتماد والتسجيل في الجدول. اعداد ونشر قائمة المهنيين في الجدول.

استقبال كل الشكاوى التأديبية في حق المهني والفصل فيها.

تنظيم مراقبة النوعية المهنية وبرمجتها.

استقبال ودراسة مشاريع قوانين أخلاقيات المهنة المنجزة من متلف أصناف المهنيين وعرضها للموافقة (الجزائرية ، 2011).

ب: مهام التقييس المحاسبي

ويمارس في مجال التقييس المحاسبي مهمة:

جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريبها.

تحقي أو العمل على تحقي كل الدراسات والتحليل في مجال تطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية.

اقتراح كل ما يهدف إلى تقييس المحاسبات.

دراسة جميع مشاريع النصول القانونية المرتبطة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها.

المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة.

متابعة ورمان مراقبة النوعية فيما يتعل بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق.

متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على المستوى الدولي.

تنظيم كل التظاهرات والملتقيات التي تدخل في إطار صلاحياته (الجزائرية ، 2011).

ج: مهام تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية

يمارس المجلس بعنوان تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية المهام الآتية

المساهمة في ترقية المهن المحاسبية.

المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى المهنيين.

متابعة تطوير المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالتكوين في مجال المحاسبة على المستوى الدولي.

متابعة وضمان تحيين العناية المهنية.

إجراء دراسات في المحاسبة والبياديين المرتبطة بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونشر نتائجها.

مساعدة هيئات التكوين في المحاسبة من خلال تصور دعائم بيداغوجية ومراجع أخرى متعلقة بهذا التكوين.

تنظيم أو المساهمة في تنظيم ورشات التكوين مناسبة إدخال قواعد محاسبية جديدة.

القيام بالأبحاث المناسبة التي تسمح بإعداد الأدوات الجديدة التي توضع تحت تصرف المهنيين المحاسبين (الجزائرية، 2011)، ويستطيع المجلس في إطار مهامه المتعلقة بتوحيد الممارسات المحاسبية إنشاء مجموعات عمل متخصصة تكلف بإعداد مشاريع آراء واقتراحات ومن أجل إنجاز مهامه تكون لدى المجلس كل المعلومات الضرورية التي ترتبط بممارسة مهنة المحاسبة أي كل التقارير والمعطيات من المؤسسات العمومية أو أي جهة أخرى (وفاء، 2023).

د: اللجان متساوية الأعضاء في المجلس الوطني للمحاسبة

يهدف تنظيم وسير عمل المجلس وفعاليته ارتبطت مهامه بعدد من اللجان تعرف هذه اللجان باللجان المتساوية الأعضاء وري متمثلة في:

لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية

وهي لجنة تختص بالتقييس المحاسبي من خلال وضع طرق العمل في ما يخص الممارسات المحاسبية والعمل على إنجاز الدراسات الخاصة بتطوير واستعمال التطبيق المحاسبي (هاجر، 2020)، وتتكون هذه اللجنة من اثني عشرة عضوا 12 بحيث يكون 06 أعضاء من المهنيين وهم 02 من الخبراء المحاسبين و 02 من محافظي الحسابات و 02 من المحاسبين المعتمدين و 06 أعضاء آخرين تابعين للوزارة يتم تعيينهم بناء على خبرتهم في الميدان.

وتتشكل هذه اللجنة بقرار من الوزير المكلف بالمالية وهذا بناء على ما جاء في أحكام المادة رقم 23 من المرسوم التنفيذي 11-24، (وفاء، 2023) وهذه اللجنة منوطة بالمهام التالية:

وضع طرق التنفيذ التي تخص التطبيقات المحاسبية والعناية المهنية؛

تحضير مقترحات آراء حول الأحكام المحاسبية الوطنية المطبقة على كل شنص خاضع للإلزام القانوني لمسك المحاسبية؛

إنجاز الدراسات الخاصة بتطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية؛

اقتراح كل ما يهدف إلى تقييس المحاسبات؛

مراجعة مشاريع النصول القانونية المتضمنة المحاسبة وإعطاء الآراء فيها وتقديم التوصيات؛

ضمان تنسي وتلخيص الأبحاث النظرية والمنهجية في متلف ميادين المحاسبة؛

تحضير مشاريع الآراء المتعلقة بالمعايير المعدة من المنظمات الدولية المختصة في التقييس المحاسبي وكذا تطبيقها، بالاتصال مع متلف الهيئات المعنية (الجزائرية، 2011).

لجنة الاعتماد

إن المقصود هنا بالاعتماد محاسبيا هو الاعتراف لشخص طبيعي أو معنوي بإمكانية ممارسة مهنة معينة من طرف الهيئة المهنية المحاسبية (هاجر، 2020).

وهذه اللجنة تعمل على تحديد معايير وطرق الالتحاق مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد من خلال تحديد شروط الالتحاق بهذه المهن وتنظيم وتسيير ملفات طلبات الاعتماد. وتتمحور المهام المنوطة بها في ما يلي :

إعداد طرق العمل في مجال معالجة ملفات الاعتماد.

تحديد معايير وسبل الالتحاق مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

ضمان تسيير طلبات الاعتماد.

تحضير ملفات الاعتماد.

ضمان متابعة ونشر جدول المهنيين المعتمدين (الجزائرية ا، 2011).

لجنة التكوين

تعد لجنة التكوين من اللجان المتساوية الأعضاء لدى المجلس الوطني للمحاسبة الهدف من انشاء هذه اللجنة هو كيفية التحاق المتربصين لممارسة مهنة محاسبية وتحديد خطوات الحصول على التريص وحسب مضمون المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 11-24، تتولى لجنة التكوين المهام الآتية:

إعداد طرق العمل فيما يخص مجال التكوين؛

دراسة ملفات المشاركة في التريصات؛

ضمان المتابعة الدائمة للتريصات؛

توجيه المتربصين إلى المكاتب المحاسبية المعتمدة؛

تسليم شهادات نهاية التريص؛

تحضير مناهج التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية؛

التعاون مع هياكل التكوين الأخرى والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات المحاسبة؛

المشاركة في تعيين لجان الامتحان لكل أنواع التكوين؛

إنشاء بنك معطيات للمعايير الدولية الخاصة بتكوين مهني المحاسبة؛

إجراء ملتقيات ومؤتمرات وورشات عمل في مختلف مجالات المحاسبة والتدقيق (الجزائرية ا، 2011).

لجنة الانضباط والتحكيم

وتم هذه اللجنة بضبط سير المهن المحاسبية والتحكيم في المسائل المتعلقة بحالات المسؤوليات التي يتقلد بها كل من الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وما يترتب عليها من عقوبات كما تضطلع بعملية المصالحة في حالة الخلافات بين الأطراف المتعاملين عبر هذه المهن المحاسبية لضمان ردة المهنيين المحاسبين والحفاظ على سير المهنة المحاسبية في السياق الذي أنشأت من أجله (هاجر،، 2020).

ووفقا لما جاءت به أحكام المدة 21 من المرسوم التنفيذي 11-24 فإن هذه اللجنة تقوم من المهام الآتية:

إعداد طرق العمل فيما يخص مجال الانضباط والتحكيم والمصالحة؛

دراسة الملفات المتعلقة بالحالات التأديبية لكل مخالفة أو إخلال بالقواعد المهنية والتقنية أو الأخلاقية المرتكبة من المهنيين خلال تأدية مهامهم؛

تحضير مشاريع الآراء حول الأحكام في ميدان التحكيم والانضباط؛

ضمان دور أساسي في مجال الاستشارة والوقاية والمصالحة والتحكيم خلال المنازعات بين المهنيين والزيائن؛

ضمان مهام الوقاية والمصالحة بين المهنيين (الجزائرية، 2011).

لجنة المراقبة والتنوعية

يكن الهدف من وجود هذه اللجنة لدى المجلس الوطني للمحاسبة في الاهتمام بمراقبة التدابير والعمليات التي تسهر على السير الحسن للمهن المحاسبية حيث تكون ذات فعالية من حيث العمل على تحديد النصوص التنظيمية الجيدة لخدمات ذات نوعية لمهنة كل المهنيين المحاسبين (هاجر، 2020).

وعلى غرار باقي اللجان تتولى هذه الأخيرة المهام التالية بـ:

إعداد طرق العمل في مجال الخدمات؛

إعطاء الآراء واقتراح مشاريع النصوص التشريعية في مجال النوعية؛

ضمان جودة التدقيق الموكلة لمهني المحاسبة؛

إصدار معايير تنظيم المكاتب وتسييرها؛

إعداد التدابير التي تضمن مراقبة نوعية خدمات المكاتب؛

ضمان متابعة مدى احترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات؛

إصدار قائمة المراقبين المختارين من بين المهنيين من أجل ضمان مهام مراقبة النوعية؛

ترتيب ملتقيات حول إجراءات الأشغال والأخلاقيات والسلوكيات التي يجب على المهنيين التحلي بها في مجال الاستشارة والعلاقات مع الزيائن (الجزائرية، 2011).

ثانيا: المصنف الوطني للخبراء المحاسبين

يعتبر المصنف الوطني للخبراء المحاسبين من الهيئات الحرة المشرفة على مهنة المحاسبة وهو وليد الإصلاح المحاسبي الذي لا يقتصر على احداث نظام محاسبي مالي بل شمل أيضا الهيئات الوصية والمنظمة لمهنة المحاسبة.

1: نشأت المصنف الوطني للخبراء المحاسبين

جاء المصنف الوطني للخبراء المحاسبين بعد تفكيك المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين بموجب القانون 10-01 (الجزائرية ا، 2011)، لذا فهو هيئة تابعة لوزارة المالية الهدف من أنشائها الاشراف على الخبراء المحاسبين في الجزائر وهو جهاز مهني يضم اشخاص طبيعيين ومعنويين معتمدين ومؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب يتمتع بالشخصية المعنوية ويعد المصنف الوطني للخبراء المحاسبين المؤهل الوحيد للقيام بالمراجعة المالية والمحاسبية للشركات والهيئات وتقديم الاستشارات لها في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي وهي مهمة ظرفية موقته وتعرف باسم المراجعة الخارجية التعاقدية (عتيق، 2019).

فهذا التنظيم يختلف عن التنظيم الساب من حيث المهنة المشرف عنها والصلاحيات الممنوحة له كجهاز.

2: مهام وصلاحيات المصنف الوطني للخبراء المحاسبين

تتمحور المهام المنوطة بهذه الهيئة فيما جاء به القانون المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وما جاءت به احكام المرسوم التنفيذي المتعلق بتحديد تشكيلة المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره وهذه الصلاحيات تتمثل في:

الحرص على تنظيم المهن وتحسين ممارستها والدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتهم والسهر على احترام قواعد المهن واعرافها اعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية وينشرها في اجل شهرين من تاريخ ايداعها اعداد مدونة لأخلاقيات المهنة ابداء الراي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن وحسن سيرها إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين وتسييرها إقفال الحسابات عند نهاية كل سنة مالية

وعرضها على الجمعية العامة مرفقة بكشف تنفيذ الميزانية ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية؛

تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة؛

ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها؛

تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة مصالح المهنة؛

الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية

تمثيل المصنف الوطني للخبراء المحاسبين لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير؛

تمثيل المصنف الوطني للخبراء المحاسبين لدى المنظمات الدولية المماثلة؛ (الجزائرية، 2011).

إعداد النظام الداخلي للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين.

وبالإضافة إلى كل رذة المهام، فإن المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين يساهم في الأعمال التي تبادر بها السلطات العمومية المختصة في مجال التقييس المحاسبي والواجبات المهنية وتسعيرة الخدمات وإعداد النصوص القانونية المتعلقة بالمهنة، كما يمثل مصالح مهنة الخبير المحاسب إزاء الغير والمنظمات الأجنبية المماثلة (عتيق، 2019).

3: تنظيم وسير المصنف الوطني للخبراء المحاسبين

طبقا لما ينص عليه المرسوم التنفيذي - 25-11 يهدف النظام الداخلي إلى تحديد كفايات تنظيم وتسيير المصنف الوطني للخبراء المحاسبين

أ- تنظيم المصنف الوطني للخبراء المحاسبين

يتكون المصنف الوطني للخبراء المحاسبين من الجهازين الآتيين هما:

الجمعية العامة للخبراء المحاسبين

تمثل الجمعية العامة الهيئة التداولية للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين وتتكون من مجموع الخبراء المحاسبين المسجلين في جدول الخبراء المحاسبين والذين سددوا اشتراكاتهم السنوية وتكلف هذه الهيئة بـ:

إبداء الرأي حول حصائل النشا والتقارير الأدبي والوضعية المالية وميزانية؛

المجلس الوطني للمصنف الوطني؛

إبداء الرأي حول النظام الداخلي وكذا التعديلات المحدثة عليه؛

القيام بانتخاب وتجديد أعضاء المجلس الوطني وتجديدهم؛

الترخيص بشراء عقارات لفائدة المصنف؛

تحديد مبلغ الاشتراكات السنوية؛

البت في كل اقتراح نقل المقر خارج ولاية الجزائر؛

البت في اقتراحات المجلس الوطني للخبراء المحاسبين بالانضمام إلى كل الهيئات الإقليمية والدولية التي لها نفس الأهداف المماثلة في إطار احترام النصوص السارية المفعول؛

البت في اقتراحات المجلس الوطني للمصنف بخصوص التوزيع الإقليمي للمصنف؛

اختيار الناظر من بين الأعضاء لعهددة ثلاث سنوات (عتيق، 2019).

بحيث تعقد هذه الأخيرة جمعية عامه عادية باستدعاء الخبراء المحاسبين المسجلين في جدول الخبراء مرة في السنة خلال شهر أكتوبر بناء على استدعاء من رئيس المجلس الوطني او بناء على طلب ممثلي الأعضاء قبل خمسة عشرة يوم من تاريخ الانعقاد على ان يكون الاستدعاء متضمن للبيانات التالية: اقتراح برنامج عمل تعرضه امام الجمعية العامة على ان تقدم المقترحات خلال خمسة عشرة يوم قبل انعقاد الجمعية العامة حتى يتسنى لها دراستها مع إمكانية اجراء تعديلات على تلك المقترحات تاريخ وساعة ومكان انعقاد الجمعية العامة نص المشاريع والقرارات المقترحة وتصح مداوات الجمعية العامة بحضور نصف الأعضاء المسجلين في جدول المصنف مع إمكانية عقد اجتماع ثاني للجمعية العامة خلال الثلاثون يوم من تاريخ انعقاد الاجتماع الأول عند عدم بلوغ النصاب القانوني وتصح المداولة في هذه الحالة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

ويكون للجمعية العامة ناظرًا ينتخب من بين أعضاء المصنف الوطني للخبراء المحاسبين لمدة ثلاث سنوات على ان لا يكون له صفة العضوية في المجلس الوطني، ويكلف هذا الأخير بإعداد تقرير للجمعية العامة حول حسابات السنة المالية المقفلة بعد كل مراجعة يراها مفيدة، والى جانب الناظر تنتخب الجمعية العامة مكتب من الأعضاء الحاضرين عن طري التصويت باليد او باحتساب عدد الأصوات بحيث يتكون المكتب من:

- رئيس للجلسة،

- مساعدين،

- مقرر للجلسة،

ب- سير المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين

1. تشكيلة المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين

يتشكل المجلس الوطني للمصنف الوطني من تسع أعضاء منتخبين عن طري الاقتراع العام السري من طرف الجمعية العامة التي ينظمها الخبراء المحاسبين في كل ثلاث سنوات من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في الجدول والمحينة اشتراكهم والمتحصلين على أكبر عدد من الاصوات المعلن عنهم على ان تنتهي عهدهم يوم انتخاب المجلس الجديد.

حيث يعتبر الأعضاء 09 المترشحون المتحصلين على أكبر عدد من أصوات المنتخبين، ويعلنون على التوالي رئيسا وأميناً عاماً وأميناً للخزينة، ويتم توزيع الأعضاء الستة الآخرون وفقاً للترتيب المحدد حسب العد التنازلي للأصوات المحصل عليها، وفي حال تساوي عدد الأصوات يعتبر فائزاً المترشح الأقدم في المهنة. وتنتخب الجمعية العامة الأعضاء بناء على طلبات الترشيح المقدمة خلال خمسة عشرة يوماً قبل تاريخ تحديد الانتخابات ويكون لجانب هؤلاء الأعضاء ممثل عن وزير المالية برتبة مدير دراسات لدى المجلس الوطني للمحاسبة.

2- اجتماعات المجلس الوطني

يجتمع المجلس الوطني للمصنف الوطني أربع مرات في السنة، بناء على استدعاء من الرئيس، بحيث يمكن عقد اجتماع بصفة غير عادية بناء على مبادرة الرئيس او من ثلثي أعضاء المجلس الوطني للمصنف الوطني باستدعاء يرسل للأعضاء وممثل وزير المالية جدول الاعمال وجميع الوثائق خلال الخمسة عشرة يوم قبل موعد انعقاد اجتماع المجلس ويتم التداول بحضور اغلبية الأعضاء على ان تتخذ مقررات المجلس بالأغلبية مع ترجيح صوت الرئيس في حالة التساوي ويجرى تصويت ثاني في جلسة لاحقة عند عدم بلوغ النصاب القانوني، كما يمكن تعليق الجلسة من قبل الرئيس بعد التشاور مع الأعضاء الحاضرين او بناء على طلب خطي من ثلثي الأعضاء الحاضرين.

ثالثا: الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

تم أنشأ الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بموجب القانون 10. 01 وهي نتيجة حل المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بحيث اقر هيئة لكل مهنة على حدا وهي جهاز وطني يتمتع بالشخصية المعنوية تضم اشخاص طبيعيين ومعنويين معتمدين ومؤهلين قانونا لممارسة مهنة محافظ الحسابات يقوم بالإشراف على تنظيم ومتابعة هذه المهنة.

ويحدد مقر هذه الغرفة في الجزائر العاصمة على ان ينقل الى أي مكان اخر عبر التراب الوطني بناء على قرار من وزير المالية على ان تكون للغرفة غرف جهوية.

1: تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

وفقا لما جاء في المرسوم التنفيذي 11- 26 على تشكيل مجلس وطني يمثل كل محافظي الحسابات على المستوى الوطني هذا المجلس يتكون من 9 أعضاء لديهم صفة محافظ حسابات والمسجلين في جدول محافظي الحسابات، بالإضافة إلى ممثل وزير المالية برتبة مدير دراسات لدى المجلس الوطني للمحاسبة، ويتم انتخابهم بالاقتراع السري من الجمعية العامة التي ينظمها محافظي الحسابات في كل ثلاث سنوات الخاصة بتجديد أعضاء المجلس الوطني ويترتبون ترتيبا تنازليا حسب عدد الأصوات المعبر عنها ويكون منهم الرئيس وامين عام وامين خزينة، وستة يترتبون على التوالي حسب عدد الأصوات من الأكبر الى الأصغر مع تقديم المترشح الاقدم في المهنة عند تساوي الأصوات، ويعين ثلاثة (3) أعضاء في المجلس الوطني للمحاسبة بقرار من الوزير المكلف بالمالية بناء على اقترا رئيس المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، كما ينسق المجلس نشاطاته مع الوزير المكلف بالمالية الذي يقوم لهذا الغرض، بتعيين ممثله لدى هذا المجلس وتدوم فترة العضوية في هذا المجلس الوطني ثلاث سنوات.

وعند تشكيل المجلس يقوم مهامه المنوطة به مع القيام بإجراء مداورات بحضور الأغلبية للأعضاء لتداول حول جدول الاعمال الذي يبقى نفسه عند التصويت الثاني في حالة عدم بلوغ الأغلبية، وتكون أصوات الأغلبية كافية في هذه الحالة مع ترجيح صوت الرئيس عند التساوي (الجزائرية، 2011).

2: سير المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

تكمن او تتمحور قواعد تسيير المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات المعتمدين في:
أ.الترشح :يتم الترشح لانتخابات المجلس الوطني للغرفة عن طري طلب يقدم امام المجلس لكل من

تتوفر فيه الشرو القانونية لذلك قبل خمسة عشرة يوما من تاريخ الانتخابات على ان يتضمن الطلب اسم ولقب المترشح وتاريخ ومكان ميلاده مع رقم وتاريخ شهادة التسجيل في جدول الغرفة ونسخة مصادق عليها من الشهادة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011).

ويكون الترشح لهذه العضوية نهائي بحيث لا يمكن سحب طلب الترشح او تعويل المترشح باخر، في حالة الوفاة او حصول مانع أو فقدان الاهلية بعد إيداع الطلب لدى المجلس، ولا يمكن ان تتزامن ترشح الأعضاء في انتخابات لمجلس الغرفة مع ترشحهم للعضوية في انتخابات المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين او المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011).

ب. حالات شغور مقاعد في المجلس : عند شغور منصب في المجلس لأي سبب كان يقوم باقي الأعضاء بتعويضه بالمترشح الأفضل ترتيبيا من حيث عدد الأصوات في الانتخابات الأخيرة، وينتخب الأعضاء رئيس جديد في حالة ما إذا كان الشغور يخص منصب الرئيس (الجزائرية، 2011).

ويستدعى الأعضاء لعقد جمعية عامة انتخابية عند تزامن شغور ثلاث مناصب للأعضاء لاستبدالهم بأعضاء جدد، ويعين الوزير المكلف بالمالية لمدة معينة متصرف موقت يمارس خلالها صلاحيات المجلس الذي قدم أعضائه استقالتهم او رفضهم الاجتماع والمشاركة في المداولات إذ يقوم هذا الأخير بالأعمال الإدارية التحفظية للمجلس دون الالتزام بالنفقات التي تتجاوز الأموال المتوفرة مع عدم اتخاذ أي قرار متعل مستخدمي المجلس، وبعد نهاية المدة يعين الوزير المكلف بالمالية لجنة تكلف بتنظيم الانتخابات.

ج. الجمعية العامة : يمكن استدعاء المهنيين المسجلون في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات المعتمدين لحضور انعقاد جمعية عامة عادية مرة في السنة في شهر أكتوبر من رئيس المجلس او بناء على طلب ثلثي أعضاء المجلس قبل خمسة عشرة يوم من التاريخ المحدد للاجتماع (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011)، كما يمكن دعوتهم من الرئيس او من ثلثي الأعضاء او بالتماس مكتوة من خمس أعضاء الغرفة لعقد جمعية عامة استثنائية متى اقتضت الضرورة ذلك على ان تتضمن هذه الاستدعاءات تاريخ عقد الجمعية وجداول اعمال الجمعية ترسل بصفة فردية عن طري رسالة موصى عليها مع وصل استلام وتبلغ عن طري اعلان في ثلاث يوميات وطنية باللغتين العربية والفرنسية قبل خمسة عشرة يوم من تاريخ الاجتماع (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011)،

كما انه لا تصح مداوات الجمعية العامة الا بحضور نصف الأعضاء الممارسين المسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات المعتمدين على الأقل (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011)، وإذا لا يكتمل النصاب المطلوب يستدعى اجتماع ثان للجمعية العامة الذي يستوجب انعقاده في اجل ثلاثون يوم ابتداء من تاريخ انعقاد الاجتماع الأول بنفس جدول الاعمال وتصح مداواتها مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين، ويكون لكل عضو صوت واحد، مع إمكانية تمثيل عضو لعضو اخر بوكالة قانونية

د. الجانب المالي: تتشكل نفقات المجلس بواسطة اشتراكات يتحملها المهنيون سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين مسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات المعتمدين (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011).

وتحدد الجمعية العامة سنويا باقتراح من المجلس مبلغ الاشتراكات كما يجب على المهنيين التسديد الإجباري لمبلغ اشتراكاتهم تحت طائلة عقوبة التوقيف أو الشطب، كما تقوم الجمعية العامة بانتخاب ناظرا من بين أعضاء الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات المعتمدين، يكلف بإعداد تقرير الجمعية العامة حول التسيير المالي للسنة المالية المقفلة، وتتعارض وظيفة الناظر مع تلك المتعلقة بعضوية المجلس (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011).

إضافة إلى ذلك فإن ممارسة وظائف أعضاء المجلس ومهمة الناظر تكون مجانية ولا يتحصلون على أي مقابل، غير أنه يرخص لهم الحصول على تعويضات مقابل المصاريف التي أنفقوها مناسبة القيام مهامهم

3: مهام المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

تمثلت هذه المهام او الصلاحيات في:

أ: مهام المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

يكلف المجلس بناء على احكام المرسوم التنفيذي 11-26 بالصلاحيات التالية:

إدارة وتسيير الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها.

إقفال الحسابات نهاية السنة المالية وعرضها على الجمعية العامة مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومقترح ميزانية السنة المالية الموالية.

تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة.

ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها.

إجراء ملتقيات تكوين متعلقة مصالح المهنة.

الانخراط في كل المنظمات الجهوية أو الدولية التي تمثل المهنة بترخيص من وزير المالية.

تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات امام الهيئات العمومية والسلطات وكذا الغير.

تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات في المنظمات الدولية المماثلة.

إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011).

وبالإضافة إلى كل هذه المهام، فإن المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات يساهم في الأعمال التي تبادر بها السلطات العمومية المختصة في مجال التقييس المحاسبي والواجبات المهنية وتسعيرة الخدمات وإعداد النصوص القانونية المتعلقة بالمهنة، كما يمثل مصالح مهنة محافظي الحسابات إزاء الغير والمنظمات الأجنبية المماثلة (عتيق، 2019).

ب: مهام رئيس المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

يقوم رئيس المجلس بالمهام التالية:

تمثيل المجلس في جميع أعمال الحياة المدنية وأمام العدالة؛

ويقوم بتنفيذ قرارات المجلس الوطني للمحاسبة والسير المنتظم للمجلس؛

يرسل لممثل الوزير المكلف بالمالية مشروع جدول الأعمال وكذا كل الوثائق المتعلقة به قبل 15 يوم من انعقاد المجلس (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011).

انعقاد المجلس (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011).

ج: مهام الأمين العام للمجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

يقوم الأمين العام بتحرير محضر اجتماع المجلس الوطني للمصنف، ويشتر كذلك في المحضر أن يكون ممضيا من طرف رئيس الجلسة وممثل الوزير المكلف بالمالية، ويجب أن تسجل القرارات الموصي بها في المحضر والمتضمنة الأعضاء الحاضرين أو ممثليهم في الاجتماع في سجل مداولات مرقم ومؤشر من طرف المجلس الوطني للمحاسبة (الجزائرية، 2011).

د: مهام أمين خزينة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

مؤتمن على جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمجلس؛

يقوم بضمان تحصيل الاشتراكات وكل مبلغ مستح للمجلس مقابل وصل استلام؛

يقوم بإعداد مشاريع الحسابات السنوية وكذا مشروع الميزانية؛

يقوم في نهاية كل ثلاثي بعرض الوضعية المالية على المجلس مرفقا بكشف حول تنفيذ الميزانية؛

توقيع عمليات الدفع مع الرئيس؛

إعداد التقرير المالي وعرض حسابات الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات في نهاية كل سنة؛

عرض التقرير المالي وحسابات الميزانية على الجمعية العامة السنوية (الجزائرية، 2011).
وتشترط المادة 08 أن توقع كل الوثائق الصادرة عن المجلس وكل تلك المتعلقة بتسييره اليومي بصفة مشتركة من طرف الرئيس والأمين العام، وفي حال غياب أحدهما يعوض بأمين الخزينة.

المطلب الثالث: ممارسي مهني المحاسبة في الجزائر

تعد المهن جزءا لا يتجزأ من المجتمع ومن هذه المهن نجد مهنة المحاسبة والتي لا يمكن تصور سير أي مؤسسة أو كيان من دون اللجوء لها، ولقد شهد ردا النوع من المهن تطورا نتيجة الإصلاح المحاسبي الذي لجأت إليه الجزائر.

بخلق نظام محاسبي مالي جديد في محاولة منها لمواكبة النظام المالي المحاسبي العام والذي يكمن في المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والمعايير المحاسبية الدولية مع إعداد قوانين وتنظيمات تحدد من خلالها تنظيم مهنة المحاسبة والتي تلعب دور مهم جدا في الحياة اليومية لأصحاب الأعمال والذين يلجؤون لهؤلاء المهنيين وفق الاتفاق أو التعاقد الذي يؤدي إلى خلق التزامات وحقوق متبادلة فيما بينهم مع أن ممارسة رده المهنة تكون وفقا لما يقره القانون وتحدده التنظيمات من خلال الفئات الممارسة والتي تتمثل في الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

أولا: مهنة الخبير المحاسب

يعد خبيراً محاسباً، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم تكلفه وتحليل المحاسبة، ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون، والتي بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات.

ويقوم الخبير المحاسب أيضاً بمسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل، ويؤهل مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون، ممارسة وظيفة محافظة الحسابات.

1: تنظيم مهنة الخبير المحاسب في الجزائر

يعد خبيراً محاسبياً وفق أحكام القانون 10-01 كل شخص يمارس مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات باسمه الخاص وعلى عائق مسؤوليته مقابل اتعاب يتقاضها تحدد مع بداية أدائه للخدمة.

ويقوم الخبير المحاسب أيضاً بمسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل، ويؤهل مع مراعاة الأحكام الواردة في رذا القانون، ممارسة وريفة محافظة الحسابات. شروط ممارسة مهنة الخبير المحاسب في الجزائر

تمارس مهنة الخبير المحاسب في التشريع الجزائري سواء كان ممارس المهنة شنص طبيعي او شنص معنوي وفقاً لشروط حددت بأحكام القانون 10-01

أ- الأشخاص الطبيعيون: يشتر في ممارسة الأشخاص الطبيعيون مهنة المحاسبة (الجزائرية 1، 2011).

ان يكون جزائري الجنسية.

ان يكون حائزاً على شهادة الخبرة المحاسبية الجزائرية او شهادة معترف معادلتها.

ان يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.

ان لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جنائية او جنحة ملة بشرف المهنة.

ان يكون معتمداً من طرف الوزير المكلف بالمالية.

وان يكون مسجلاً في المصف الوطني للخبراء المحاسبين وفق الشروط المنصوص عليها في القانون.

ان يودي اليمين امام المجلس القضائي المختص إقليميا ويكون أداء اليمين وفقا للعبارات التالية: اقسم بالله العلي العظيم ان أقوم بعملتي أحسن قيام واتعهد ان أخلص في تأدية وظيفتي وان اکتتم سر المهنة واسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيدا.

امتلاك عنوان مهني خاص.

ب -الأشخاص المعنويون :ينص القانون 10-01 الى ان شركات الخبرة المحاسبية هم الأشخاص المعنويون المكلفون بأداء مهنة الخبير المحاسب في الجزائر، بحيث يمكن للخبراء المحاسبين ان يشكلوا شركات أسهم او شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة، سواء كانت خاصة او عمومية اقتصادية من اجل ممارسة مهمتهم كل على حدا (الجزائرية ا، 2011).

اعتماد الخبير المحاسب في الجزائر

أ -وثائق منح الاعتماد للأشخاص الطبيعيين:

يلزم القانون الشخص الطبيعي المترشح لممارسة مهنة الخبير المحاسب بإرسال طلب الاعتماد، بواسطة رسالة موصى عليها إلى المجلس الوطني للمحاسبة، مرفقا بالوثائق التالية: (2011, 11-30).
شهادة الجنسية الجزائرية.

مستخرج من سجلات شهادة الميلاد رقم 12.

نسخة طب الأصل للشهادة التي تمنح الح في ممارسة المهنة.

مستخرج من صحيفة السوابب القضائية رقم 3.

ب- وثائق منح الاعتماد للأشخاص المعنويين

تتمثل وثائق منح الاعتماد للشخص المعنوي فيما يلي: (2011, 11-30) .

نسخة من التصريح بالاكنتاب وإيداع رأس المال الشركة قيد التكوين.

نسخة من مشروع القانون الأساسي للشخص المعنوي يعده الموثق المكلف بتحرير العقد.

نسخة من اعتماد كل شريك يكون اعتماده مفروضا.

نسخة من العهدة الممنوحة للشخص المؤهل للقيام بالإجراءات الإدارية المتعلقة بطلب الاعتماد من قبل الشخص المعنوي.

ج- كيفية منح الاعتماد

ولمنح الاعتماد فإنه يتوجب المرور بعدة مراحل وإجراءات تمثلت: (30-11، 2011).

إرسال طلب الاعتماد بواسطة رسالة موصى عليها إلى المجلس الوطني للمحاسبة أو يودع مقابل وصل استلام.

تقوم أمانة المجلس الوطني للمحاسبة بعد التأكد من للوثائق بتسليم وصل إيداع للمعني شخصا يكون مؤرخا ومرقما وموقعا مقابل وصل استلام أو يرسل له بواسطة رسالة موصى عليها.

يعتبر طلب الاعتماد مودعا ابتداء من تاريخ استلام الطالب وصل إيداع الملف من أمانة المجلس الوطني للمحاسبة؛

إرجاع الملفات غير المقبولة أو غير الكاملة إلى مرسلها مرفقة مذكرة توضح أسباب عدم القبول.

تفصل لجنة الاعتماد من خلال اجتماع في ملفات الطالبين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين بالرفض أو القبول.

تحرر لجنة الاعتماد محضر يتضمن الآراء حول الموافقة أو رفض منح الاعتماد.

ترسل لجنة الاعتماد محضر الاجتماع مرف بالاعتمادات قصد إمضاءها من وزير المالية.

يبلغ المجلس الوطني للمحاسبة لطالب الاعتماد قرار الاعتماد أو الرفض المعل للطلب.

يمنح الاعتماد للشخص المعني في نسخة واحدة مقابل مخالصة.

التسجيل في الجدول الخال بكل فئة مع توفير الوثائق اللازمة لذلك.

حصول المترشح سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا على بطاقة مهنية.

2: مهام الخبير المحاسب في الجزائر

تتمحور مهام الخبير المحاسب كمهني في مجال المحاسبة ضمن التنظيم الجزائري فيما يلي:

القيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات.

تقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي.

كما يمكن أن نقول إن مهمة الخبير المحاسب هي أساسا مهمة ظرفية أو مؤقتة، ويتعين عليه أن يعلم المتعاقدين معه مدى تأثير التزاماتهم والتصرفات الإدارية والتسيير التي لها علاقة مهمته.

كما يمكن أن يقوم الخبير المحاسب ممارسة مهنة محافظ الحسابات.

مهنة المحاسب المعتمد خاصة فيما يتعل مسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل ورذا مع مراعاة الأحكام التي ينص عليها القانون.

ثانيا: مهنة محافظ الحسابات

1: تنظيم وشروط ممارسة مهنة محاف الحسابات

أ- مفهوم مهنة محافظ الحسابات

مهنة محافظ الحسابات لها أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة، خاصة في ظل التطور وكبر حجم المؤسسات عبر العصور، حيث أنه يعتبر أداة رقابية خارجية فعالة تساعد على مكافحة الغش والحد منه، ودعامة أساسية لتأكيد الصورة الحقيقية والوفية للوضع المالية للمؤسسة، من خلال التزامه بالمعايير الدولية للتدقيق وقواعد السلوك المهني بالإضافة على أداء مهمته وف منهجية محددة تحظى بقبول عام لدى أصحاب المهنة.

ب-تعريف محافظ الحسابات

عرف القانون التجاري الجزائري محافظ الحسابات في المادة 715 مكرر 4 تعين الجمعية العامة للمساهمين مندوبا للحسابات أي محافظ حسابات، لمدة ثلاث سنوات أو أكثر تختارهم من بين المهنيين المسجلين في المصف الوطني، وتتمثل مهمته الدائمة باستثناء أي تدخل في التسيير في التحقي في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، وفي الوثائق المرسله إلى المساهمين حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها، ويصادق على انتظام الجرد وحسابات المؤسسة والموازنة وصحة ذلك، وكما يتحقق مندوب الحسابات إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين، ويجوز له أن يجري طيلة السنة التحقيقات أو الرقابات التي يراها مناسبة (75-59، 1975).

وحسب المادة 22 من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 كالاتي: " يعد محافظ حسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول.

أنماط ممارسة مهنة محافظ الحسابات

حسب احكام القانون 10-01 تمارس مهنة محافظ الحسابات من الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنوية.

أ- الأشخاص الطبيعيون:

يعد محافظ الحسابات في مفهوم المادة 22 من القانون 10-01، كل شخص طبيعي يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات أو الهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.

ب-الأشخاص المعنويون

طبقا لأحكام 3-4 المادة 12 من القانون 10-01 ، حيث يمكن لمحافظي الحسابات أن يشكلوا شركات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة

من أجل ممارسة مهنتهم كل على حدة وفق الشروط المنصوص عليها في المواد (46، 48، 50، 51، 52، 55، 56، 57) كما يلي:

تؤهل الشركات أو التجمعات المذكورة في المادة 46 أعلاه لممارسة مهنة محافظ حسابات عندما يشكل الأعضاء في الغرفة الوطنية المسجلون بصفة فردية في الجدول بصفة محافظي حسابات ثلثي (3/2) الشركاء على الأقل، ويمتلكون على الأقل ثلثي (3/2) رأس المال.

طبقا لأحكام المادة 48 من هذا القانون يشتر في الثلث (3/1) الشريك غير المعتد وغير المسجل في الجدول، أن يكون جزائري الجنسية وحاملا شهادة جامعية وله صلة مباشرة أو غير مباشرة أو غير مباشرة بالمهنة.

إضافة إلى الشرطين السابقين، ومن أجل الحصول على الاعتماد، يجب على الشركات والتجمعات السابقة الذكر أن تتوفر فيها الشروط التالية:

أن تهدف لممارسة مهنة محافظ الحسابات.

أن يرتبط انخراط أي شريك جديد فيها أو أي عضو بالموافقة القبلية إما للجهاز الاجتماعي المؤهل لذلك وإما لحاملي الحصص الاجتماعية بغض النظر عن أي حكم مخالف.

ألا تكون تابعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص أو تجمع مصلحة.

ألا تمتلك مساهمات مالية في المؤسسات الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو البنكية أو في الشركات المدنية، غير أنه إذا ارتبط نشاط هذه المؤسسات مهنة محافظ الحسابات، يمكن للمجلس المعني الترخيص بأخذ المساهمة.

ج- الأجانب والشركات الأجنبية

خص المشرع الجزائري الأجانب بشرو للالتحاق مهنة محافظ الحسابات وتتمثل هذه الشروط في ما يلي:
(75-59، 1975)

أن يتوفر الأجنبي على جميع الشروط المنصوص عليها سابقا،

أن تكون هناك اتفاقيات بين الدول لممارسة مهنة محافظ الحسابات،

وأهم شرط هو أن تسمح دولة الأجنبي لرعايا الدولة الجزائرية ممارسة المهنة وهذا في إطار ما يعرف بالمعاملة بالمثل.

تعيين محافظ الحسابات

لممارسة مهنة محافظ الحسابات بكل استقلالية فكرية واخلاقية يعد متنافيا مع هذه المهنة: (75-59، 1975).

كل نشاط تجاري لا سيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهنية.

كل عمل مأجور ينقضي قيام صلة خضوع قانوني.

كل عهدة إدارية أو العضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري، غير تلك المنصوص عليها في المادة 46.

الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس الشركة أو الهيئة.
كل عهدة برلمانية.

كل عهده انتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة.

يتعين على المهني المنتخب لعضوية البرلمان أو لعضوية الهيئة التنفيذية لس محلي إبلاغ التنظيم الذي ينتمي إليه في أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ مباشرة عهده.

يتم تعيين مهني لاستخلافه يتولى تصريف الأمور الجارية لمهنته.

لا تتنافى مع ممارسة مهنة محافظ الحسابات مهام التعليم والبحث في مجال المحاسبة بصفة تعاقدية أو تكميلية، طبقا للتشريع الساري المفعول وكذا الحالات المذكورة في المادتين 46 و52 من هذا القانون.

د-شروط ومهام ممارسة مهنة محافظ الحسابات

شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات

لممارسة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر لابد أن تتوفر مجموعة من الشروط تمثلت في: (59-75)،
(1975).

أن يكون جزائري الجنسية.

أن يكون حائزا الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا معادلتها.

أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.

ألا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.

أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

أن يودي اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم المنصوص عليه قانونيا وهو " أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعمله أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكرم

سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد (75-59، 1975).

مهام محافظ الحسابات

يكلف محافظ الحسابات بالمهام التالية: (75-59، 1975)

يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة الماضية وكذا الأمر بالنسبة للوضع المالية وممتلكات الشركات والهيئات.

يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المديرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.

يبيد رأيه في شكل تقرير خال حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو الميسير.

يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائم بالإدارة أو الميسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

يعلم الميسيرين والجمعية العامة أو هيئة التداول المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة، كما يجب عليه القيام مراعاة معايير التدقيق والواجبات المهنية الموافق عليها من قبل الوزير المكلف بالمالية، يحدد محافظ الحسابات مدى وكيفية أداء مهمة الرقابة القانونية للحسابات وسيرورتها في إطار رسالة مرجعية يحددها دفتر الشروط الذي تعهد بشأنه (وفاء، 2023)، مع الاحتفاظ ملفات الزبائن من طرف محافظ الحسابات لمدة عشرة سنوات.

ثالثا: مهنة المحاسب المعتمد

تعتبر مهنة المحاسب المعتمد من المهن الأساسية في تقديم خدمات المحاسبة في الجزائر فهو يتولى مسك وتنظيم المحاسبة للزبائن الذين لا يملكون محاسبين على مستوى مؤسساتهم، تمارس هذه المهنة بشكل مستقل وضمن سلطة الممارس لها مباشرة تكون في مكاتب خاصة غير تابعة للدولة وقد تم تأسيسها اول مرة في سنة 1976 بموجب الامر 71-82 الى جانب مهنة الخبير المحاسب.

1: تنظيم مهنة المحاسب المعتمد وفق القانون 10-01

أ: تعريف المحاسب المعتمد

يعد محاسباً معتمداً الشخص المؤهل لممارسة بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة مسك وفتح وضبط محاسبات وحسابات التجار والشركات أو الهيئات التي تطلب خدمات هذا المهني (75-59، 1975).

لذلك فهي من المهن المستقلة التي تمارس بشكل حر ضمن مكتب خال تحت سلطة المحاسب مباشرة، على عكس المحاسب الاجير الذي يعد مورف يخضع لسلطة الإدارة وتمارس هذا النشاط اشخاص طبيعيين كما

يمكن ان تكون الممارسة من طرف اشخاص معنوية في شكل، شركات أسهم او شركات ذات مسؤولية محدودة او شركات مدنية بحيث تمنح شهادة الاعتماد للشخص المؤهل قانوناً من طرف معهد التكوين المتخصص التابع لوزير المالية او المعاهد المعتمدة من طرفه، كذلك الشهادات الممنوحة من طرف التكوين المهني التابع للوزير المكلف بالتكوين المهني او مؤسسة معتمدة من طرفه او من طرف مؤسسات التعليم العالي، الذي يجري مسابقة القبول للدخول في تكوين من اجل الحصول على شهادة تسمح له بإجراء تربيص مهني على ان يكون:

التربيص خلال 18 شهر (الجزائرية ا.، المرسوم التنفيذي رقم 393-11، 2011).

التربيص يكون لدى مكتب او شركة محاسبية معتمدة مسجل او مسجلة لدى المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

يوجه المتربص من طرف المجلس الوطني للمحاسبة للمشرف على التربيص المحدد سابقاً ويلزم خلال فترة التربيص المحاسب المتربص على: (30-11، 2011).

الانضباط اثناء فترة التربيص.

حضور الاجتماعات الدورية التي يستدعى اليها من طرف مراقب التربيص.

احترام السلطة السلمية والامتثال للقواعد التأديبية والانضباط والسلوك المهني النموذجي الذي يحدده المشرف على تربيصه.

الالتزام بالسلوك الحسن وارتداء هندام لائق يشرف المهنة.

الالتزام بالأحكام التشريعية والتنظيمية التي تسيّر وتنظم المهنة.

تحسين معارفه التقنية وتحسينها واثراء ثقافته العامة.

المشاركة في الأيام الدراسية التي ينظمها مراقب التبرّص.

تحرير تقرير سداسي يبين طبيعة الاشغال المنجزة خلال السداسي، وارسال التقرير الى لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة مؤشّر من طرف المشرف.

وعند نهاية فترة التبرّص يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بتقييم أداء المتربّصين المحاسبين ويقرر:

تسليم شهادة التبرّص التي تسمح لهم ممارسة مهنة المحاسب المعتمد.

رفض تسليم شهادة نهاية التبرّص بالنسبة للفترة الاجمالية للمحاسب المتربّص او لمدة محددة من التبرّص نتيجة لعدم الانضباط او عدم انتظام العمل المنجز او المعرفة غير الكافية المكتسبة خلال التبرّص.

تقرير مدة تبرّص جديدة لمدة سنة واحدة يستدعى خلالها المحاسب المتربّص الى تحسين معارفه التقنية والمهنية وتعميقها.

ب: شروط ممارسة مهنة المحاسب المعتمد وفق القانون 01-10

وفقا للمادة الثامنة (08) من القانون 01-10 فإنه لممارسة مهنة المحاسب المعتمد يجب أن تتوفر الشروط الآتية:

أن يكون جزائري الجنسية؛

أن يكون حائزا على الشهادة الجزائرية للمحاسب أو شهادة تسمح له ممارسة المهنة، والتي تمنح من مؤسسات التكوين المهني التابعة للوزير المكلف بالتكوين المهني او من طرف المؤسسات المعتمدة من طرفه او من طرف مؤسسات التعليم العالي.

أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛

ألا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة ملة بشرف المهنة؛

أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون؛

ان يودي اليمين المنصوص عليه في المادة السادسة وهي كالاتي:

يودي المحاسب المعتمد بعد الاعتماد وقبل التسجيل في المنظمة الوطنية وقبل القيام بأي عمل اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكتبه بالعبارات الآتية:

أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعمل عملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكرم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف والله على ما أقول شهيد".

ج: مهام المحاسب المعتمد وفق القانون 10-01

يضطلع المحاسب المعتمد بصلاحيات تضمنتها احكام القانون 10-01 والتي تمثلت في ما يلي: (الجزائرية ا، المرسوم التنفيذي رقم 24-11، 2011).

يعرض المحاسب المعتمد تحت مسؤوليته وعلى أساس الوثائق والأوراق المحاسبية المقدمة إليه، الكتابات المحاسبية وتطور عناصر ممتلكات التاجر والشركة أو الهيئة التي أسندت إليه مسك محاسبتها.

تعد وتبقى الحسابات والموازنات والسجلات المحاسبية وكذا جميع الوثائق المتعلقة بها التي يتكلف بها المحاسب المعتمد، ملكية الزبون.

يمكن للمحاسب المعتمد أن يعد جميع التصريحات الاجتماعية والجبائية والإدارية المتعلقة بالمحاسبة التي كلف بها، كما يمكنه أن يساعد زبونه لدى متلف الإدارات المعنية.

يمكن للزبون أن يلتمس من المحاسب المعتمد القيام مهام المساعد في إعداد الجداول المالية.

2: حقوق المحاسب المعتمد

أ - الحق في التعاون:

يمكن للمحاسب المعتمد أن يطلب من زبونه أو موكله التعاون اللازم قصد القيام مهمته بحيث يمكن أن يطلب:

كل الوثائق اللازمة لتكوين ملف دائم.

المشاركة الفعالة من موظفي المؤسسة المكلفين مسك المحاسبة ورقابتها.

تسهيل دخول المصالح من أجل الحاجات التي تتطلبها مهمة المحاسب.

تجميع وترتيب كل الوثائق اللازمة مع وضعها تحت تصرف المحاسب المعتمد.

تنفيذ المهام المسندة إلى المؤسسة في الوقت المناسب من أجل تسهيل مهامه.

الاطلاع على كل الوقائع التي من شأنها تغيير الكيفيات والواجبات التعاقدية المحددة في الاتفاقية أو في

رسالة التكليف مهمة تغييرا جوهريا (الجزائرية ٠١، المرسوم التنفيذي رقم 24-11، 2011).

يحق للمحاسب المعتمد الذي قد يواجه تجاهل واجبات التعاون أو تقصير يعرقل آباء مهمته تبليغ مسير

المؤسسة بذلك كتابيا مع طلب تدارك ذلك تحت طائلة وجوده في وضعية الشريك السلبي (الجزائرية ٠١، المرسوم

التفيذي رقم 24-11، 2011).

ب - الحق في الأتعاب

يحدد المحاسب المعتمد وزبائنه بناء على اتفاق مشترك بينهم مبلغ مقابل الأتعاب وكيفيات دفعه مقابل

الخدمات المقدمة من طرفه لذلك لا يمكن أن يكون في شكل منافع عينية أو مسترجعات أو عمولات أو

مساهمات سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة (المعتمد).

في حالة حدوث نزاع حول مقابل الأتعاب المستحقة وكيفيات دفعها يمكن لأطراف النزاع وبناء على اتفاق

مشترك بينهم طلب تحكيم مجلس المنظمة مع إمكانية اللجوء للقضاء في حالة عدم التوصل إلى مصالحة

ودية (المعتمد. ١).

يمكن للمحاسب المعتمد أن يعهد بالأعمال والمهام المسندة إليه إلى أحد الأشخاص المسجلين في قائمة

المنظمة وذلك تحت مسؤوليته الشخصية (المعتمد. ١).

يحق للمحاسب المعتمد الذي لا يتقاضى مقابل أتعابه المستحقة شرعا حجز الوثائق والدفاتر التي أعدها

مناسبة قيامه بمهامه دون المساس بحق الاطلاع لصالح الإدارة الجبائية المنصوص عليه في القانون (المعتمد.

١).

المطلب الرابع: تداعيات الذكاء الاصطناعي على مهني المحاسبة

غالبا ما يصور الذكاء الاصطناعي (AI) في الخيال العلمي على أن الروبوتات ستسيطر على العالم، وفي الآونة الأخيرة شق هذا المصطلح طريقه إلى الوظائف المختلفة نظراً للابتكارات التكنولوجية التي أصبحت أكثر تعقيداً، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي قادراً على القيام بمهام البشر في عدة مجالات مثل خدمة العملاء والتصنيع والتي كانت تعتمد على القوى العاملة البشرية بشكل أساسي، ومن المحتمل أن يمتد هذه التطور ليصل إلى جميع المجالات دون استثناء ومن ضمنها المحاسبة مع تطور التقنيات انتقلت أنظمة وعمليات المحاسبة من الورق ودفاتر الأستاذ إلى التنسيقات الرقمية باستخدام أجهزة الكمبيوتر والأنظمة الخبيرة.

أولاً: الذكاء الاصطناعي في عالم المحاسبة:

ليس من المستغرب أن الذكاء الاصطناعي قد بدأ بالفعل في إحداث ثورة في طريقة عمل المحاسبين، حيث أنه أصبح من الممكن الآن إنجاز جميع المهام التي كانت تستغرق وقتاً طويلاً بوقت أقصر بكثير مثل: كتابة المعادلات، وإدخال البيانات، وتسجيل الميزانيات العمومية، باستخدام برامج مثل Excel و Xero و Intuit و Sage.

ومع التقدم في الذكاء الاصطناعي شهدت مهنة المحاسبة في الآونة الأخيرة أكبر تحول لها، حيث تشير التقديرات إلى أن الروبوتات والأتمتة قد ألغت ما يقرب 40% من العمل الذي قام به متخصصو المحاسبة في الواقع، وتستخدم الروبوتات الذكية حالياً لإجراء عمليات الجرد وإدارة تأكيدات التدقيق المصرفي وقراءة العقود أو المستندات الأخرى لإنشاء المعلومات ذات الصلة، أو التخطيط للتدقيق، أو تقييم الأدلة، أو تحليل حسابات محددة أو حتى إنتاج تقارير التدقيق، ولقد تم بذل الكثير من الجهود في السنوات الأخيرة لتطوير أنظمة معقدة تعتمد على الذكاء الاصطناعي (AI)، كان الهدف منها هو زيادة أداء المحاسبين والمراجعين الماليين، وبالتالي تحقيق قيمة أكبر للمنظمات وتحسين جودة الأعمال وقرارات الاستثمار، بما يتماشى مع المهمة الرئيسية المهنة المحاسب (Miklos A Vasarhely)

على الرغم من أن تطوير الذكاء الاصطناعي قد أدى إلى الكثير من التغييرات الإيجابية في مجال المحاسبة، إلا أنه ليس معصوماً عن الخطأ؛ حيث تتطلب هذه العمليات بعض الإشراف البشري للتأكد من أن البرامج تعمل بشكل صحيح وتقدم مخرجات ونتائج دقيقة، ونظراً للوقت الذي تم توفيره مع هذه التقنيات الجديدة، فقد طرأت تغييرات على مهنة المحاسب لتشمل مهام أخرى كانت تدار من مناصب أعلى في

المحاسبة، بالإضافة إلى مهام جديدة ظهرت نتيجة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في ممارسات المحاسبة (الإلكتروني، 2022).

ثانياً: تقنيات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة:

تقنيات الذكاء الاصطناعي تلعب دوراً حيوياً في التحول الرقمي للمحاسبة ، حيث تتحمل تقنيات الذكاء الاصطناعي عبء القيام بالمهام المتكررة والمستهلكة للوقت، كما أن عمل الذكاء الاصطناعي في المحاسبة يقلل من التدخل البشري، وذلك عبر مناقشة كيف ستساعد تطبيقات وخدمات الذكاء الاصطناعي خبراء المحاسبة، في إنجاز مسؤولياتهم العادية بشكل أسرع ، لجعل سير العمل أكثر كفاءة، نظراً لأن الآلات يمكنها جمع ومعالجة كميات هائلة من البيانات، كما يمكنها اشتقاق أنماط منها والتعلم منها، كما أن الآلات تتعامل مع المهام المتكررة والمملة بسرعة كبيرة، وهكذا يصبح لدى خبراء المحاسبة الوقت الكافي للتركيز على المهام التي يمارسونها، ومن ثم يمكن القول بقوة أن الذكاء الاصطناعي سيكون مستقبل صناعة المحاسبة.

1. أدوات تعتمد على أتمته العمليات الروبوتية (RPA) :

يتم وصف أتمته العمليات الروبوتية (RPA) على أنها نظام يلتقط بيانات المعاملات ويعالجها ويفسرها من خلال عدد لا يحصى من تطبيقات الكمبيوتر، في نفس الوقت يمكن للموظف الذي يتمتع بمعرفة محدودة بالبرمجة إنشاء عملية بسهولة للروبوت لأتمته المهام المحددة، على سبيل المثال في المحاسبة ، يمكن للموظف المكلف تسوية المعلومات من مصادر متعددة ، مثل برنامج محاسبة Quick Books وجدول بيانات Excel وفواتير العملاء ، إنشاء روبوت لمقارنة مصادر البيانات الثلاثة تلقائياً وتحديد التناقضات في أقل من دقيقة ، وهاته المعاملات ينفذها روبوت الحسابات الدائنة .الذي يقوم بما يلي:

أ. يراقب الروبوت حساب بريد إلكتروني ويبحث عن فواتير الموردين في مرفقات بتسيق و PDF بمجرد العثور على مستند PDF ، يتم تنزيله وحفظه بواسطة الروبوت في مجلد قائم على السحابة لفواتير الموردين.

ب. يقوم الروبوت مرة يومياً، بنقل المعلومات ذات الصلة من فواتير الموردين إلى جدول بيانات Excel على سبيل المثال، قد تتضمن هذه البيانات اسم البائع والتاريخ ورقم أمر الشراء والكمية المشتراة.

ت. يبحث الروبوت عن رقم أمر الشراء في فاتورة المورد، وإذا تم العثور عليه فإن الروبوت يقارن الفاتورة بشرية بأمر الشراء ويتخذ قراراً إما بالموافقة عليها والمتابعة أو تحديد رقم أمر الشراء كاستثناء يتطلب مراجعة

ج. يصل الروبوت إلى نظام حسابات الشركة الدائنة ويبدأ عملية دفع المورد. (amari)
2. أدوات تعتمد على نظم خبيرة:

النظام الخبير (ES) هو برنامج كمبيوتر يحاكي عملية صنع القرار للخبراء البشريين، مصمم لحل المشكلات المعقدة من خلال التفكير عن طريق مجموعة من الخبرات والمعرفة الحالية، وعادة ما يتم تمثيلها كقواعد للشروط الضرورية للأسلوب.

تستخدم الأنظمة الخبيرة أيضا في مجال الضرائب، لديهم القدرة على تقديم معاملة ضريبية على استثمارات الأسهم، يقدمون المشورة فيما يتعلق بتراكم ضرائب الشركات وعملية التخطيط، وضريبة القيمة المضافة، ونظام إعداد الضرائب والتخطيط الضريبي على الشركات، مثال ذلك هو نظام إعداد الضرائب ChipSoft من Intuit في مجال الضرائب الدولية، يوجد نظام خبير للتخطيط الضريبي الدولي وتحسين الوضع الضريبي الدولي للشركات.

بالنسبة للأفراد، تساعد منتجات مثل Turbo Tax في إنشاء إقرار ضريبي دقيق بنقرة واحدة على الماوس. بالنسبة للمحاسبين الذين يعدون الإقرارات الضريبية، تقدم حزم البرامج مثل ProSystems برنامج مسح يتعرف تلقائياً على البيانات المقدمة من العميل ويضعها في المنظم الإلكتروني.

3. الأدوات القائمة على التعلم الآلي

يتضمن التعلم الآلي تقنية التعرف على الأنماط وتطبيقها بناءً على البيانات أو الأمثلة الموجودة، واشتقاق الخوارزميات الخاصة بها وتحسينها بمرور الوقت، مبدأ هذا النوع من تطبيقات الذكاء الاصطناعي هو أنه عندما نمنح آلة الوصول إلى البيانات، يمكنها الاستمرار في تحسين أدائها دون تدخل بشري، تُستخدم هذه التقنية في المحاسبة من بين أمور أخرى، لتحليل النماذج وإجراء التنبؤات، ويطبق البرنامج تقنيات التعلم الآلي على البيانات المالية السابقة للمؤسسة، ونتيجة لذلك يتعلم النموذج التنبؤي سمات وخصائص المعلومات المالية وغير المالية للمؤسسة، ثم يتم استخدام هذه المعلومات لإنتاج معلومات جديدة.

تستخدم تقنيات التعلم الآلي أيضا لأتمته عملية تسجيل المعاملات في دفاتر الأستاذ المحاسبية، وهو الجزء الأكثر روتينية واستهلاكاً للوقت من العمل المحاسبي (Souissi، 2020).

ثالثاً: مساهمة النظم الخبيرة في تطوير مهارات المحاسب:

يمكن تعريف النظم الخبيرة في المجال المحاسبي على أنها برامج حاسوبية تحتوي على المعرفة والخبرة المكتسبة من خبير أو أكثر في المجال المحاسبي، بحيث يتم تصميمها على مستوى عال جداً يحاكي طرق التفكير وقواعد اتخاذ القرار عند خبراء المحاسب حتى يتمكن من حل مشكلة جديدة وغير متكررة الحدوث بشكل مميز ومبدع (رشيد،، 2012).

1. مزايا النظم الخبيرة في العمل المحاسبي:

بالنظر إلى الخصائص التي تتمتع بها النظم الخبيرة من جهة، وحاجة المحاسب إلى أدوات تساعده على أداء عمله من جهة أخرى، فقد وفرت هذه النظم العديد من المزايا التي يمكن استغلالها في الحقل المحاسبي على النحو التالي:

سرعة أداء الخدمات للعملاء مع الحفاظ على جودتها وموثوقية المعلومات المالية مطابقة للمبادئ والمعايير المتعارف عليها.

تبادل الوثائق الكترونياً بشكل أكثر فاعلية وتخفيض الأخطاء والمخالفات إلى أقل ما يمكن.

تقليل التكلفة نتيجة تبسيط الإجراءات والمعاملات الورقية وتخفيض وقت أداءها.

التقييم الموضوعي لأداء العاملين وتنمية نظام متطور لمعرفة المقصرين.

تعتبر من أفضل وسائل تدريب العاملين، وخاصة في مكاتب المحاسبة والمراجعة، حيث تقوم بمحاكاة مراجع الخبير، وإرشاد غير الخبراء من المهنيين إلى المعلومات التي تؤمن الوصول إلى قرار معين (علوطي، 2017).

2. دور النظم الخبيرة في تنمية مهارات المحاسب:

تستخدم النظم الخبيرة في العديد من المجالات، حيث أصبح تطبيقها سمة ظاهرة في كثير من منظمات الأعمال، وأصبحت تطبق في الأعمال التجارية واستفادت منها الشركات في استخلاص المعلومات والبيانات المالية وغير المالية بسرعة ودقة كبيرة يتجلى دورها في الآتي:

أ. **المهارات الفكرية:** تساعد على التفكير الإبداعي، وذلك من خلال الاستحواذ على المعرفة النادرة والخبرات المتميزة القادرة على تحويل المعارف الضمنية والصريحة إلى معارف جديدة تساعد على حل مشكلة ما عن طريق التفكير الإبداعي، كما اعتمدت النظم الخبيرة على امتصاص المعرفة الإنسانية لدى خبير المجال وبرمجته في قاعدة المعرفة كما اعتمدت نظم الشبكات العصبية على فكرة العمل من أجل محاكاة البنية الوظيفية العضوية للعقل البشري، فقد حاولت الخوارزميات الجينية المحوسبة محاكاة حياة الجينات الموجودة في الكائنات الحية وحركتها لتمثيل مسارات تطورها من اجل الاستمرار والبقاء، والبحث الذكي عن البدائل المثلى لحل المشاكل في سياق منهجي منظم (زماط، 2010).

ب. **المهارات الإدارية :** تعد النظم الخبيرة من النظم المهمة في مجال الذكاء الاصطناعي، فهي نتاج العقل الإنساني أي مزج بين استخدام التقنية التي تستند على حقول عديدة كالهندسة والرياضيات وكذلك تطبيقات عديدة في إدارة الأعمال، أي أن لهذه النظم دور مهم في تقديم حلول للمشكلات الإدارية بالاستناد على المعرفة حيث إن هذه النظم تميزت في أسلوب تنفيذ الأعمال من خلال تغيير طريقة تفكير الفرد في حل المشكلات، لذا فإن النظام الخبير يعد بمثابة نظام له قدرة عالية على إنتاج الأفكار المبدعة والحلول العملية للمشكلات الصعبة والمعقدة فضلا عن انه نظام يستخدم لتوثيق المعرفة والخبرة الإنسانية، ودعم عمليات صنع القرارات شبه المهيكلة وغير المهيكلة حيث تساهم النظم الخبيرة في مساعدة المحاسب على اتخاذ القرارات في حالات عدم التأكد، بالإضافة إلى مساعدته على عملية التعقل من خلال احتواء هذا النظام على الحقائق والقواعد التي تسهل عملية حل مشكلة ما (حسو، 2012).

ج. **المهارات الفنية :** تمثل المهارات الفنية للمحاسب، فهي المهارات القائمة على معرفة متخصصة وقدرة على العمل والتحليل للأمور المتعلقة بالنشاط المحاسبي ، والكثير من المعرفة الفنية في مجال المحاسبة، وهي معرفة ضمنية تنمو من خلال التعلم والخبرات الشخصية، وتحقق خبرات المحاسب نموا طبيعيا متوازنا، عندما تتعزز معارفه النظرية باستطلاع الجوانب التفصيلية للنواحي الميدانية العملية، وعلى الرغم من أن هذه المعرفة تشكل القاعدة الاساسية لأي تفكير خلاق في هذا المجال ، إلا أن المعرفة المخزنة أو المصنفة، تعتبر كذلك مهمة وجوهرية لتلافي النقص المحتمل في القدرات (الربيعي، 2012).

د. **المهارات الشخصية والإنسانية :** تتيح البرامج الحاسوبية فرصة انتقاء استراتيجيات بديلة في حل المشكلات واكتشافها وتجريبها، حيث تدعم هذه البرامج حرية التجريب والتفاعل الإيجابي بين الحاسوب والمتعلم، وتقديم التغذية الراجعة والتعزيز دون الشعور بالخوف من ارتكاب الأخطاء، مما يساعد على تطوير

أنماط جديدة في التفكير تساعدهم في حل المشكلات التي نواجهها، ولقد تسببت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التأثير على الجانب المعنوي لدى العاملين باتجاه زيادة ولائهم وانتمائهم للمنظمة من خلال ما توفره من فرص للاطلاع على المعلومات بشكل سهل مما يساهم في تعزيز مشاركتهم في عملية صنع القرار (العربي، 2012).

3. نماذج عن النظم الخبيرة المستخدمة في العمل المحاسبي:

لقد اتسعت دائرة تطبيق النظم الخبيرة في المجال الإداري على وجه العموم والمحاسبي والتدقيقي على وجه الخصوص لتشمل المساعدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لتحديد استراتيجيات الشركة الحالية والمستقبلية وتحليل ودراسة المنافسة واعداد سياسات طرح خدمات جديد للزبائن وتحليل العلاقات مع اصحاب العلاقة بالشركة وإعداد القوائم والتقارير المالية المختلفة وتقييمها واعداد نسب ومعدلات التحليل

والتخطيط المالي عليها، وتشمل تلك النظم الخبيرة مجموعة من البرامج والأنظمة على سبيل المثال:
✓ **نظام System Information** : وهو نظام خبير مختص في مجال وضع الخطط والبرامج والمحافظة الاستثمارية ومتابعة خطوات تنفيذها بكفاءة وفاعلية لتقديم الخدمات المتنوعة ومراقبتها.
✓ **نظامي Survey و TRACOR**: وهو نظام خبير مختص يعمل على اساس الادارة الفعالة للعمل، ومتابعتها بشكل يتيح لك التحكم في العمليات ومراقبتها واعداد التقارير عن كفاءة الاداء، كذلك يمكن من تسهيل عملية التواصل مع فريق العمل وتزويدهم بالإجراءات المطلوبة ومتابعتها بشكل يسير وسهل وسريع، فضلا عن ادارة تقديم الخدمات بجميع مراحلها .

✓ **نظام Finexpro**: هو نظام خبير للتحليل المالي، يستخدم بصورة موسعة بالتحديد في قطاع البنوك يساعد المحاسبين والمدراء الماليين في تحليل أنشطة البنك من الجانب المالي، وتحديد المخاطر المالية وتخطيط الاستثمار و تخطيط الميزانية و التخطيط الضريبي (البعي،، 2015).

رابعا: استبدال المحاسبين بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي:

يواجه مختصو المحاسبة والتمويل معضلة كبيرة، ألا وهي أن الذكاء الاصطناعي سوف يحل محل المحاسبين في المستقبل، فلن تتباطأ ثورة الذكاء الاصطناعي في المحاسبة بأي شكل من الأشكال، حيث تتمتع تقنيات الذكاء الاصطناعي بقدرتها الكاملة على أداء جميع المهام العادية للمحاسبين، لكن هذا لا يعني أنه سيحل محل المحاسبين، فسوف تكون هناك حاجة دائماً إلى الذكاء البشري لأداء وتشغيل تلك التكنولوجيا

بكفاءة عالية، تطلب الشركات من المحاسبين، تفسير وتحليل البيانات التي تلتقطها آلات الذكاء الاصطناعي، علاوة على ذلك سيلعب المحاسبين دوراً رئيسياً في تقديم خدمات استشارية أفضل من الآلات، لذلك وبدلاً من استبدال المحاسبين فإن الذكاء الاصطناعي يساعد قسم الحسابات على القيام بمهامه المعتادة لكن بطريقة حديثة، نظراً لأن الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي يؤديان مهاماً متكررة بمزيد من السرعة والكفاءة، فيمكن للمحاسبين توفير وقتهم والتركيز على المهام العامة الأخرى، مثل تحليل البيانات والخدمات الاستشارية، لذا سيتم أتمته وظائف المحاسبة ودعمها عبر استخدام الذكاء الاصطناعي مستقبلاً، ولكن لن يتم استبدال المحاسبين "القوى العاملة البشرية" بآلات الذكاء الاصطناعي (الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، الأنظمة الخبيرة، 2022).

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع الذكاء الاصطناعي ومختلف تطبيقاته وتناولته من زوايا مختلفة وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، سوف نستعرض فيما يلي الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة الى أبرز ملامحها ثم سنقدم تعليقا يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف، وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية، وهنا نشير الى ان الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين 2009 و2021 وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير الى تنوعها الزمني والجغرافي.

المطلب الاول: الدراسات العربية

1.دراسة بنية صابرينة بعنوان تقدير الجدارة الائتمانية باستخدام طرق الذكاء الاصطناعي 2014: والهدف من هذا البحث دراسة إمكانية تطبيق طرق الذكاء الاصطناعي لتقدير الجدارة الائتمانية بالبنوك الجزائرية من خلال نمذجة تقنية الشبكة العصبية الاصطناعية وطريقة الأنظمة الخبيرة على واقع أحد البنوك الجزائرية، والمتمثل في القرض الشعبي الجزائري وكالة تيارت، بالاعتماد على عينة مكونة من 145 مؤسسة تحصلت على قرض و18متغير كمي وكيفي.

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نموذج الشبكة العصبية الاصطناعية والنظام الخبير وبين تقدير الجدارة الائتمانية، حيث حققت الطريقتين نسبة تصنيف صحيحة قدرت ب 92% و88.97%...

2.دراسة عمار عصام السامرائي ونادية عبد الجبار الشريدة بعنوان دور تقنيات الذكاء الاصطناعي باستخدام التدقيق الرقمي في تحقيق جودة التدقيق ودعم استراتيجيته من وجهة نظر مدققي الحسابات دراسة ميدانية في شركات تدقيق الحسابات في مملكة البحرين (2019):

هدف البحث إلى التعريف بدور تقنيات الذكاء الاصطناعي باستخدام التدقيق الرقمي في تحقيق جودة التدقيق ودعم استراتيجية التدقيق المستخدمة في شركات تدقيق الحسابات في مملكة البحرين من خلال اختبار مجموعة فرضيات تناولت دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق جودة التدقيق من جهة، ودعمها في تحقيق استراتيجية التدقيق من جهة أخرى بشركات التدقيق في مملكة البحرين.

توصل البحث إلى أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يساهم في تحقيق جودة عملية التدقيق وكذلك يهدف إلى دعم تطبيق استراتيجية التدقيق في مملكة البحرين، وعلى ضوء النتائج قدم الباحثين عدد من التوصيات أبرزها الاهتمام بتقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها باستخدام التدقيق الرقمي في تحقيق جودة التدقيق، فضلا عن دعمها لاستراتيجية التدقيق في شركات التدقيق بمملكة البحرين.

3.دراسة غدير محمد عودة الجابر بعنوان أثر الذكاء الاصطناعي على كفاءة الأنظمة المحاسبية في البنوك الأردنية (2020):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر الذكاء الاصطناعي بأبعاده (النظم الخبيرة، تمثيل المعارف والاستدلال، التعلم التلقائي) على كفاءة الأنظمة المحاسبية الأردنية حيث اعتمدت على المنهج الوصفي الاستدلالي لتناسبهما مع أغراض الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين بالدائرة المالية في البنوك الأردنية والبالغ عددها 16بنك، وقد تعاونت 6 بنوك منها مع الباحثة حيث اشتملت عينة الدراسة على جميع الموظفين بالدائرة المالية، كما تم توزيع 150استبيان بأسلوب العينة العشوائية الملائمة وتم استرداد133 استبانة واستبعاد 4 استبيانات بسبب عدم اكتمال الإجابة.

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر في استخدام الذكاء الاصطناعي على كفاءة الأنظمة المحاسبية في البنوك الأردنية حيث أن القوى البشرية هي الركن الأساسي في الأعمال المحاسبية، وفي ضوء تلك النتائج توصلت الدراسة إلى عدة توصيات منها ضرورة تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في البنك لرفع كفاءة البنك، وكذلك لابد على إدارة البنوك الأردنية مساعدة النظم الخبيرة في اكتساب المعرفة من واقع قواعد المعرفة المخزنة لدى النظم في العديد من المجالات التي تدعم قدرات الإدارة العليا.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1.دراسة عبد الرحمن رشوان واعتدال الحلو: 2020

The Impact of Using Artificial Intelligence on the accounting and auditing profession in light of the corona pandemic university of Palestine Gaza 2020:

لقد أجاب هذا البحث عن استخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في ظل جائحة كورونا،

وقد استخدم المنهج الوصفي والتحليلي لتحديد مشكلة الدراسة وتحديد الإطار النظري لدراسة البرنامج الإحصائي (SPSS)، وللإجابة على أسئلة البحث واختبار الفرضيات، استخدم الباحثان الاستبانة كأداة للدراسة الميدانية، حيث تم توزيعها على مجموعة الدراسة المكونة من محاسبين ومراجعين من أصحاب مكاتب المحاسبة والمراجعة بغزة، وتجريدهم من عدد 170 استبانة و 155 استبانة. خلصت نتيجة الدراسة إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي له أثر كبير في تحسين وتطوير جودة الأداء المهني للمحاسبين والمراجعين، وزيادة القدرة على إتمام أعمال المحاسبة والمراجعة المعقدة، وتحسين كفاءة المحاسبة وتطويرها، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام مكاتب المحاسبة والمراجعة في قطاع غزة للذكاء الاصطناعي للدورة الكبيرة التي ستضطلع بها في تحسين كفاءة المحاسبة والمراجعة، من خلال توفير النتيجة المطلوبة في الوقت المناسب، خاصة في ظل جائحة كورونا.

1. دراسة ستيف جاكوب، سيما السويسي وجان سيمون تروديل كيبك 2020:

Intelligence Artificielle Et Transformation Des Métiers De La
Comptabilité Et De L'Audit financier 2020 :

هدفت هذه الدراسة الى أهمية الاستعانة بالذكاء الاصطناعي لمحترفي المحاسبة، فهو ينتشر بشكل متزايد في سوق العمل، كما يؤدي تطبيقه إلى توفير الوقت وتزويد المحاسبين ببيانات أكثر دقة تسمح لهم بتحسين جودة عمليات التحليل و اتخاذ القرار، كما خلصت الدراسة إلى أن مستقبل المهنة يمكن تطويرها باستخدام تطبيقات ذكاء اصطناعي أكثر تعقيدا لحل مشاكل محاسبية أخرى، ومن المرجح ان يتقدم استخدام التقنيات الذكية ليشمل المزيد من قدرات صنع القرار المتطورة، ومن الممكن أن نرى يوما ما الانتهاء من مراجعة شاملة للمعاملات المالية للشركة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

2. دراسة بديعة عماري، وهران 2021 بعنوان:

Intelligence artificielle, information comptable et traitement des pièces
comptables : quelle faisabilité pour les entreprises algériennes ?

يكن الهدف الأساسي من هذه الدراسة في توضيح كيفية عمل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي على تغيير طريقة عمل المحاسبين، وتترجم نتائج هذه الدراسة في عملية التحليل المتعلقة بمعالجة المستندات المحاسبية إلى جيل جديد من الائمة الآلية المجهزة بالذكاء الاصطناعي، كما يعمل هذ الاخير من خلال تقنيات محددة وخوارزميات أكثر تطورا على استبدال المهام الشاقة التي ليس لها قيمة.

المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة

اتفقت كل الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو أن استخدام الذكاء الاصطناعي له أثر كبير في تحسين وتطوير مهنتي التدقيق والمحاسبة.

اتفقت الدراسات السابقة في عينتها حيث تم تطبيق الدراسات على عينة مكونة من محاسبين ومراجعين من أصحاب مكاتب المحاسبة والمراجعة، ومن ماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ومدراء التدقيق

الداخلي والعاملين في المحاسبة والتدقيق، باستثناء دراسة غدير محمد عودة الجابر ودراسة بنية صابرينة التي طبقت على عينة عشوائية بسيطة.

استخدمت الدراسات السابقة أداة الاستبيان لجمع البيانات باستثناء دراسة عمار عصام السامرائي التي استخدمت أداة المقابلة في جمع البيانات.

وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي باستثناء دراسة عبد الرحمن رشوان واعتدال الحلو التي استخدمت المنهج التحليلي، ودراسة غدير محمد عودة الجابر التي استخدمت المنهج الاستدلالي.

اختلفت دراسة بديعة عماري عن بقية الدراسات في احتوائها على تصور مقترح.

تقررت دراسة ستيف جاكوب، سيما السويسي وجان سيمون تروديل عن بقية الدراسات في أنها

عالجت مشكلة الدراسة من الجانب النظري مستخدمة منهج تحليل المحتوى.

المطلب الرابع: جديد الدراسة الحالية

أظهر التنقيب عن الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع دراستنا أن أغلبها مازال في مرحلة التعريف والاستكشاف نظرا لطبيعة الموضوع وحدائته وقلة الأبحاث الأكاديمية التي تناولته خاصة في الجزائر، وخلصت معظم الدراسات العربية المطع عليها إلى الاتفاق على عدة اقتراحات وتوصيات للتوجه نحو تبني الذكاء الاصطناعي خاصة فيما يتعلق برفع التحدي للوصول إلى التنمية الاقتصادية.

وسيكون التمييز في دراستنا عن الدراسات السابقة أنها ستركز على تداعيات الذكاء الاصطناعي على مهني المحاسبة في الجزائر.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهمية الذكاء الاصطناعي في هذا العصر بصفته يحاكي طريقة عمل العقل الانساني في حل المشاكل على وفق مجموعة من الشروط التي يتم إدراجها فيه وذلك بهدف الوصول الى نتائج محكمة مثل التي يمكن أن يصل اليها العقل الانساني، كما تطرقنا الى بعض تطبيقات هذا الاخير في المؤسسات ودوره في تحسين وتطوير الخدمات، إن الذكاء الاصطناعي في طريقه لأن يصبح شريكا أساسيا يقدم مساعدة قيمة لمحترفي المحاسبة في الواقع، ويؤدي تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى توفير وقت العمل مع تزويد المحاسبين ببيانات أكثر ثراءً ودقة تسمح لهم بتحسين جودة عمليات التحليل واتخاذ القرار، مثل أي تقنية جديدة.

يتوقع الخبراء أنه يمكن تطوير تطبيقات ذكاء اصطناعي أكثر تعقيدا لحل مشاكل محاسبية أخرى، من الممكن أن نرى يوما ما الانتهاء من مراجعة شاملة للمعاملات المالية للشركة باستخدام الذكاء الاصطناعي علاوة على ذلك سيكون من الصعب تصور أهمية المهنة بأكملها، على الأقل في المستقبل القريب، لأن وظيفة المحاسبة تتكون من مجموعة من الأنشطة التي لا تزال صعبة التشغيل الآلي ، كما تعرفنا أيضا على أبرز التحديات الناتجة عن تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل نشوء المخاطر التنافسية والمخاطر القانونية ، تلك الأخيرة ناشئة عن الكم المتزايد من البيانات الذي قد يزيد من احتمالية انتهاك الخصوصية، وكذلك التقنيات الحديثة لن تسقط الحاجة إلى المعرفة البشرية.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لدى
مكتب محافظ حسابات

تمهيد:

بعد التطرق في الجانب النظري إلى مهنة المحاسبة وواقع تنظيمها في الجزائر وللتعرف أكثر على كيفية ممارسة المهنة واعتبار محافظ حسابات أحد الأطراف المخولة لها ممارسة مهنة المحاسبة وفق للقانون 01-10 اختر مكتب من مكاتب الخواص المعتمد للمحاسبة للقيام بدراسة ميدانية بمكتب محافظ حسابات السيد "حميدي أحمد سعيد محافظ حسابات "

حيث تبين لنا أنه أحسن موقع لكي نتمكن من تطبيق وتحسين معلوماتنا وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم المكتب محل الدراسة

المبحث الثاني: مسك محافظ الحسابات محاسبة المؤسسة

المبحث الأول: تقديم المكتب محل الدراسة

سنقوم في هذا المبحث لتعريف لمكتب محل الدراسة والخدمات التي يقدمها والمسؤوليات التي تترتب عن أداء هذه المهنة.

المطلب الأول: التعريف بالمكتب

تعريف المكتب: حميدي أحمد سعيد محافظ حسابات محاسب معتمد
رقم الاعتماد 2799

العنوان حي 924 مسكن بالمسيلة

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها المكتب

مصلحة المحاسبة:

- إعداد الميزانية الجبائية
- التصريحات الشهرية لـ 50
- إعداد الميزانيات التقديرية والدراسات الاقتصادية

مصلحة الأجور:

- إعداد الأجرة.
- التصريحات على مستوى cnas
- التصريحات على مستوى cacobatph.
- التصريحات السنوية للأجور.
- إعداد السجلات القانونية الخاصة بالأجرة
- إعداد كشف الراتب للعمال.
- إعداد التصريحات الاجتماعية للعمال.

مصلحة معالجة المخزونات:

- متابعة المخزونات للزبائن.
- إعداد فواتير البيع والشراء.
- إعداد بطاقة المخزون في نهاية السنة.
- إعداد البطاقات التقنية للمنتوجات التامة في حالة مؤسسات الإنتاج (المحاسبة التحليلية).

مصلحة التجارة الخارجية

• متابعة ملفات الاستيراد والتصدير .

• معالجة الملفات الخاصة الاستيراد محاسبيا وجبائيا .

محافظة الحسابات:

القيام بمراقبة الحسابات والمصادقة على صدق وشرعية الحسابات

المطلب الثالث: مسؤوليات محافظ الحسابات

يعد محافظ الحسابات أثناء ممارسته لمهامه مسؤولا مسؤولية مدنية تجاه زبائنه في الحدود التعاقدية.

يتحمل المحاسب المعتمد المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالالتزام القانوني.

يتحمل المحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية حتى بعد استقالته عن مهامه أمام اللجنة التأديبية للمجلس

الوطني للمحاسبة عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عن ممارسة وظيفته تتمثل

العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها، في:

- الإنذار .

- التوبيخ .

- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة 6 أشهر .

- الشطب من الجدول .

المبحث الثاني: مسك محافظ الحسابات محاسبية المؤسسة

غرض استكمال متطلبات دراستنا الميدانية وبحثنا ككل طلبنا من صاحب المكتب الاطلاع على أحد

أعماله لمؤسسة ما لكي نتضح لنا ملامح ممارسة مهنة محافظ الحسابات.

المطلب الأول: التكليف بالمهمة

عند تقدم صاحب مؤسسة إلى مكتب محافظ حسابات "حميدي أحمد سعيد" لتكليفه بمسك

محاسبته يطلب المحاسب منه إحضار مختلف الوثائق التالية:

• السجل التجاري لصاحب المؤسسة .

• الرقم الجبائي الوطني NIF .

• البطاقة الجبائية .

من الضروري تقديم هذه الوثائق ليتم إبرام عقد بين الطرفين يتم بموجبه الاتفاق على عدة شروط من بينها:

- المدة التي يتم فيها مسك المحاسبة.
- الاتفاق على تجديد المدة من عدمه.
- تحديد المبلغ الواجب على صاحب المؤسسة دفعه للمحاسب.

ملاحظة

- يمكن أن يتم إبرام العقد بين الطرفين بصفتين:
- إما بواسطة عقد خارجي وذلك للجوء للموثق.
 - أو بواسطة عقد داخلي بين الطرفين دون اللجوء لطرف ثالث.
- يترتب على العقد المبرم بينهما قيام المحاسب المعتمد لتالي:
- تمثيل المؤسسة لدى مركز الضرائب للقيام بمختلف التصريحات الجبائية.
 - تمثيل المؤسسة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS للقيام بمختلف التصريحات الاجتماعية.

- تمثيل المؤسسة لدى مديرية العمل.
 - تمثيل المؤسسة أمام العدالة في حالة نزاع مع أحد المصالح.
 - تحضير مختلف اليوميات والقوائم المالية في وقتها المناسب.
- المطلب الثاني: كيفية إعداد القوائم المالية ومختلف التصريحات**
- لكي يقوم المحاسب عداد القوائم المالية (الميزانية-جدول حسابات النتائج) يجب عليه المرور لخطوات التالية:

1) يحضر صاحب المؤسسة ما يلي:

ميزانية السنة السابقة.

الحسابات الختامية باعتبارها الأرصدة الافتتاحية للسنة الحالية.

كافة الفواتير المتعلقة بعمليات (الشراء، البيع، الخدمات العمليات المختلفة)، كشوف الحسابات البنكية كشوف الصندوق.

ملاحظة

يكون إحضار ما سبق ذكره من وثائق بصفة منتظمة وبشكل تقريبا يومي.

2) قبل الشروع في التسجيل المحاسبي الذي يتم بواسطة جهاز الكمبيوتر عبر البرنامج المحاسبي Logiciel

(Pc Comptable)

الذي اقتناه المحاسب بغية القيام بمهامه بطريقة سهلة و ربح الوقت و الجهد يجب:

- التحقق من أن مختلف الوثائق المحاسبية المقدمة له من طرف زبونه تخص المؤسسة لفعل.
- التحقق من أن الفواتير لا تحمل أخطاء في التواريخ والمبالغ.
- القيام بترتيب الوثائق المقدمة له حسب طبيعتها (المشتريات-المبيعات-العمليات الأخرى) .
- الترتيب المرقم للوثائق في كل حالة.

المطلب الثالث: أثر استخدامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مستقبل مهني المحاسبة

• تؤثر من ناحية توفير الوقت الذي يمكن تختزله الآلة في وقت وجيز لمعالجة كم كبير من البيانات الضخمة.

• يمكن أن يتم الاستغناء على الانسان في المحاسبة بشكل كلي أما التدقيق ففي الوقت الحالي يمكن أن يكون ذلك بشكل جزئي.

يستخدم الذكاء الاصطناعي في المحاسبة:

• من خلال برمجة الآلة التي تنوب على العقل البشري على برامج المحاسبة بكل أنواعها.

العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والمحاسبة

• العلاقة طردية أي كلما تطورت تقنيات الذكاء الاصطناعي تطورت معها مهنة المحاسبة بسبب توفير

الجهد والوقت الذكاء الاصطناعي يهدد المحاسبين لأن الذكاء الاصطناعي يهدد العقل البشري في كل

المجالات يساعد الذكاء الاصطناعي المحاسبين: من خلال عدم وجود الأخطاء والاختلالات التي يمكن أن

يقع فيها الانسان خلافا للآلة التي نسبة حدوث الخطأ فيها يكاد يكون منعدم.

خلاصة الفصل

بعد قيامنا لإجراء الدراسة الميدانية في مكتب المحاسب المعتمد تعرفنا على طريقة عمله وكيفية إعداده للقوائم المالية، ومعرفة كيفية ما إذا كان يطبق القوانين واللوائح المنصوص عليها، ومعرفة ما هي الأمور التي تسهل عليه عمله، ومسؤوليات المحاسب اتجاه المؤسسة التي يقوم بمسك محاسبتها ومصداقية القوائم المالية التي يقوم عدادها، بحيث يقوم لتأكد من أن المعلومات والفواتير المقدمة له صحيحة وخالية من الأخطاء الجوهرية، فهذا يمكنه من إعداد قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا حاولنا الإجابة عن التساؤل الرئيسي المطروح ما واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لدى مهنيي المحاسبة في الجزائر ، حيث تمكنا من معرفة ماهية الذكاء الاصطناعي الذي يعد أحد أهم العلوم الحديثة في المجال التكنولوجي، والذي جاء نتيجة خبرات وتجارب الإنسان يهدف إلى جعل الآلات والحواسيب تفهم وتفكر وتستنتج ، وكذا التطرق إلى مراحل الذكاء الاصطناعي وفكرة ظهوره ، بالإضافة إلى أنواع و خصائص ومميزات الذكاء الاصطناعي، حيث يمكن القول أن هذا الأخير جاء نتيجة ابتكارات في مجال الحواسيب والذي يقوم بعمليات الفرز والمعالجة للبيانات وتحويلها إلى معلومات من خلال البرامج و القواعد التي بني عليها الذكاء الاصطناعي، ثم أيضا التطرق إلى أساليب الذكاء الاصطناعي و محاولة معرفة كل أسلوب بالإضافة إلى مزاياه و عيوبه.

كما بينا أن مهنة المحاسبة كغيرها من المهن كالتطب والهندسة، لها دورها ومكانتها وأهميتها في خدمة المجتمع وتطويره، لذلك عملت الجزائر منذ استرجاعها سيادتها على تنظيم المهنة والسعي للارتقاء بها من خلال جملة من الإصلاحات المحاسبية خلال السنوات الأخيرة، استجابة لمتطلبات موجة التطورات ومواكبة لمستجدات المهنة في العالم.

استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال المحاسبة في الجزائر يشهد تطورا تدريجيا، حيث يعتمد مهني المحاسبة على هذه التكنولوجيا لتحسين الكفاءة والدقة في عملياتها المالية.

أما الدراسة التطبيقية التي قمنا بها بمكتب محافظ حسابات محاسب المعتمد "حميدي أحمد سعيد" ، تعرفنا من خلالها على مهنة محاسب معتمد في أرض الواقع، من حيث طريقة عمله و الخدمات التي يقدمها و المسؤوليات التي تترتب عليه، ولكي نتضح أكثر معالم هذه الدراسة اختر أحد المؤسسات التي يشرف عليها صاحب المكتب و تبعنا كل الإجراءات والخطوات التي قام بها المحاسب والتي تمثلت في كيفية إعداد القوائم المالية و مختلف التصريحات الجبائية و الاجتماعية و الإدارية.

سنحاول من خلال هذه الخاتمة تقديم أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، ومختلف التوصيات والاقتراحات.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: والتي تتمحور حول الذكاء الاصطناعي قادر على محاكاة الذكاء البشري في تطبيقاته تعددت في المجال المالي والبنكي، محققة حيث أن الذكاء الاصطناعي له قدرات وتقنيات عالية تفوق القدرات البشرية مثلا في السرعة والدقة.

الفرضية الثانية: محققة، يساعد استخدام برامج الذكاء الاصطناعي في زيادة فعالية العمليات المحاسبية بعدة طرق، ادخال البيانات ومعالجة الفواتير، مما يوفر الوقت ويقلل من الاخطاء، تقليل التكاليف وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة المحاسبية.

الفرضية الثالثة: والتي تتمحور حول اعتماد مهنيو المحاسبة في الجزائر على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عملهم، ليس كل مهنيو المحاسبة في الجزائر يعتمدون على الذكاء الاصطناعي في عملهم وهذا راجع لعدة عوامل منها: حجم الشركة، الوعي والمعرفة، التدريب والمهارات. بينما هنالك توجه متزايد نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة في المحاسبة، يظل التبني الشامل لتطبيقات الذكاء الاصطناعي متفاوتا بين المهنيين في الجزائر.

نتائج الدراسة النظرية

- الذكاء الاصطناعي هو أحد الفروع الجديدة لعمل الحواسيب إذن هو عبارة عن جعل الآلات والحواسيب تفكر وتستنتج وتعطي الحلول في المواقف الصعبة وتساعد على اتخاذ القرار كما له العديد من الاستخدامات المختلفة لكل منها دور معين.
- تساعد تطبيقات الذكاء الاصطناعي على اختصار الوقت نتيجة سرعتها ودقتها الفائقة في انجاز المهام المطلوبة وتمكن من تقليل الجهد على الموظفين من خلال ما يتمتع به من قدرة على القيام بالمهام الصعبة التي تحتاج إلى جهد كبير من طرف الموظف.
- مهنة المحاسبة في جوهرها هي مهنة تلتزم للوائح والقوانين والمبادئ والفروض المحاسبية.
- لمهنة المحاسبة مقومات أساسية تصنع منها إطارا محكما للحركات والعمليات المحاسبية داخل المؤسسة، من خلال القانون 10-01 تم استرجاع وزارة المالية الوصاية على الهيئات المهنية عن طريق مجلس الوطني للمحاسبة وعن طريق تعيين ممثليه لدى مختلف مجالس المهنيين.

نتائج الدراسة التطبيقية

- أصبحت مهنة المحاسبة في الجزائر منظمة بشكل جيد، وهذا يخدم مهنة المحاسب المعتمد.
- ممارسة مهنة المحاسب المعتمد تتماشى والإصلاحات المحاسبية الجزائرية.
- المحاسب المعتمد يعمل وفقا للتشريع المحاسبي الجديد ويحضر القوائم المالية على أساس مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد.
- مسك المحاسب المعتمد لمحاسبة أي مؤسسة يتطلب وثائق ثبوتية.
- كلما كان عمل المحاسب بشكل يومي ومنتظم سهل عليه مهمته وجنبه الوقوع في الأخطاء.

توصيات الدراسة:

توعية المؤسسة الجزائرية على ضرورة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة أنشطة المؤسسات وخاصة ذات الطابع الاقتصادي.

تخصيص غطاء مالي يسمح بشراء هذه التطبيقات لاستخدامها من قبل المؤسسات لما لها من عائد ايجابي على مردودية المؤسسات.

تشجيع الاهتمام بكل ما هو تكنولوجي لأننا في عصر يتسم بتغيرات سريعة في هذا المجال والسعي للخروج من الطرق التقليدية في تسيير المؤسسات إلى الحداثة والتطور.

دعم القانون 01-10 المتعلق لخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد من خلال إصدار

المراسيم المكملة لهذا القانون بغية مواكبة المستجدات التي تعرفها المهنة على الصعيد الدولي.

إنشاء معاهد ومراكز متخصصة في المحاسبة تتكفل بتكوين لمتربصين والرفع من المؤهلات العلمية والعملية لهم.

تشجيع البحث العلمي في هذا المجال واقامة مراكز مهياة لهذه البحوث لتنمية الكفاءات المحلية والاستفادة منها قدر الإمكان.

آفاق الدراسة:

على ضوء ما جاء من نتائج وما قدمناه من توصيات نطرح مجموعة من آفاق البحث التي يمكن دراستها مستقبلا:

أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على تحسين أداء المؤسسات.

مساهمة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

استخدامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في تخفيض التكلفة والوقت.

دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير أعمال المحاسبين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- 1) الفضلي صلاح، آلية عمل العقل عند الإنسان، الطبعة 01، عصير الكتب، مصر، 2018.
- 2) النجار فايز جمعة، نظم المعلومات الإدارية -منظور إداري-، الطبعة 03، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 3) الان بوتيه ترجمة د، على صبري فرغلي، الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله، سلسلة عالم المعرفة والمجلس الوطني للحقائق والفنون والأداء، 2004.
- 4) بلحمو فاطمة الزهرة وأرزقي فتحب، مساهمة الانظمة الخبيرة في تحسين اتخاذ القرار في المؤسسة الجزائرية. دراسة حالة abras spa، بمدينة سعيدة، المجلد 2، العدد1، جامعة أوبكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.
- 5) بوكثير جبار وعوادي مصطفى وعلی عتيق، تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر الإطار النظري والقانوني تحديث 2019، كتاب موجه لطلبة الماستر محاسبة ومحاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2019.
- 6) بلقاضي بلقاسم - دويدي خديجة هاجر، محاضرات في تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر موجهة لطلبة الماستر تخصصات المالية والمحاسبة قسم المالية والمحاسبة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، السنة الجامعية 2019-2020.
- 7) توربان إفرام، نظم دعم القرارات ونظم الخبرة، تعريب سرور علي إبراهيم سرور، الطبعة 01، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000.
- 8) جايمس أندرسون وآخرون، تقنية Gras، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، كاليفورنا، 2016.
- 9) د. علاء عبد الرزاق السالمي، نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان 1999.
- 10) مبارك سليمان، مقدمة عن النظم الخبيرة وتصميمها، الندوة العلمية حول النظم الخبيرة في مكافحة الحرائق في المنشآت المدنية، الطبعة 01، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2010.

- (11) ناصر دادي عدون، مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 4، سنة 2008.
- (12) عبد الحميد بسيوني، مقدمة الذكاء الاصطناعي للكمبيوتر ومقدمة البرولوج، الطبعة 01، دار النشر للجامعات، مصر، 1998.
- (13) علاء الدين عويد محمد صالح، أساسيات الذكاء الاصطناعي، الطبعة 01، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 2017.
- (14) هوام جمعة - حمودة وفاء، تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، كتاب بيداغوجي موجه لطلبة السنة أولى ماستر محاسبة وتدقيق، الدار الجزائرية للكتاب زموري الجزائر، 2023.
- (15) ياسين سعد غالب، أساسيات نظم المعلومات الادارية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الاردن، 2012.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- (1) بن يخلف أمال، المراجعة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2002.
- (2) جوزي نور الهدى، أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على جودة اتخاذ القرار، مذكرة تخرج شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ان خلدون، تيارت، الجزائر، 2022.
- (3) مريم زلماط، دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة المعرفة داخل المؤسسة الجزائرية، دراسة حالة سوناطراك فرع STH، رسالة ماجستير تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2010.
- (4) ناصر الدين السعدي، علي معروز، ممارسة محافظي الحسابات في الجزائر، SNC طبعة، 1993.
- (5) فيروز خويلدات (أطروحة دكتوراه بعنوان -واقع تطوير مهنة المحاسبة في ظل عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة " دراسة تحليلية تقييمية خلال الفترة -2010- 2015).

ثالثا: المقالات والملتقيات

- 1) أل مسعود سارة، التطبيقات التربوية للذكاء الاصطناعي في الدراسات الاجتماعية، مجلة سلوك، مجلد 03، العدد03، جامعة عبد الحميد بن باديس كلية العلوم الاجتماعية، مستغانم (الجزائر) 2017).
- 2) أمينة عثمانية، المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي، مقال منشور في المؤلف الجماعي بعنوان تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال، مجلد01، العدد 01، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، عنابة، الجزائر، 2019.
- 3) جاسم حسو، ناظم رشيد، دور النظم الخبيرة في دعم أداء المدققين الخارجيين، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، عدد خاص بالمؤتمر العلمي، 2012.
- 4) خنشور جمال، مقراني أحلام، المفاهيم الاساسية حول انظمة المعلومات المبنية على الذكاء الاصطناعي ودورها في صنع القرار، الملتقي الدولي العاشر حول انظمة المعلومات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي ودورها في صنع قرارات المؤسسات الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2012.
- 5) خوالد أبو بكر، ثلاثية نورة، انظمة المعلومات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بين المفاهيم النظرية والتطبيقية العلمية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقي الوطني العاشر حول انظمة المعلومات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي ودورها في صنع قرارات المؤسسات الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2012.
- 6) زياد السقا، ناظم رشيد، امكانية استخدام النظم الخبيرة في تطوير مهنة مراقبة الحسابات، دراسة لآراء عينة من مراقبي الحسابات في العراق، مجلة بحوث مستقبلية، جامعة الحدباء، العراق، المجلد 3، العدد1، 2012.
- 7) كمال الربيعي، أثر استراتيجية إدارة المعرفة في استراتيجية إدارة التكاليف، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة بغداد، العراق، العدد 33، 2012.
- 8) محمد نجيب الصرايرة، صناعة صحافة الروبوت وتحدياتها المهنية والأخلاقية، مقال منشور بمجلة الدراسات الإعلامية، مجلد 01، العدد 01، مركز الجريدة للدراسات، الأردن، 2018.
- 9) منير نوري، نظم المعلومات المطبقة في التسيير، الطبعة 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

- 10) نيفين فاروق، الآلة بين الذكاء الطبيعي والذكاء الاصطناعي، مجلة البحث العلمي في الآداب، مجلد 03، العدد13، جامعة عين الشمس كلية البنات والعلوم والتربية، مصر، 2012.
- 11) عبد الرزاق مختار محمود، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مدخل لتطوير التعليم في ظل فيروس كورونا، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، مجلد 03، العدد 04، المؤسسة الدولية لأفاق المستقبل، مصر، 2020.
- 12) عطية العربي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012.
- 13) عبد الوهاب شادي، وآخرون، فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة، تقرير المستقبل، العدد 27، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، 2018، متاح على الرابط: <http://www.academia.edu/> consulté le 06/04/2022 à 15:22.
- 14) فروم محمد الصالح، وآخرون، دور أنظمة المعلومات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في عملية صنع القرار الإداري، الملتقى الوطني السادس حول دور التقنيات الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2009.
- 15) فاطمة بن يحي، لمين علوطي، أثر استخدام الأنظمة الخبيرة على الأعمال المصرفية، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، الجزائر، العدد7، 2017.
- 16) سليمان البشتاوي، متعب البقمي، أثر تطبيق النظم الخبيرة في البنوك التجارية على إجراءات التدقيق الإلكتروني، دراسة مقارنة في المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد11، العدد 1، 2015.
- 17) شيخ هجير، دور الذكاء الاصطناعي في إدارة علاقة الزبون الإلكتروني للقرض الشعبي الجزائري CPA، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد 01، العدد 20، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف (الجزائر)، 2018.

رابعا: القوانين والمراسيم

- 1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 110، الصادرة في 1969/12/21.
- 2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد، 20 الصادرة في، 1991/05/01.

- (3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42، الصادرة في 11/07/2010.
- (4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، الصادرة في 02/02/2011.
- (5) القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق ل 29 يونيو سنة 2010 العدد 42 المادة 14-17 يتعل مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
- (6) مرسوم تنفيذي رقم 96-318 مؤرخ في 12 جمادي الأولى عام 1417 الموافق ل 25 سبتمبر سنة 1996 يتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 56 المؤرخة في 16 جمادي الأول عام 1417.
- (7) قانون رقم 10-01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق ل 29 يونيو سنة 2010 المتعلق مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 42 المؤرخة في 11 يوليو سنة 2010.
- (8) المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27 جانفي 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 07 المؤرخة في 02 فبراير سنة 2011.
- (9) انظر المادة 14 من المرسوم التنفيذي 11. 26 المتعلق بتحديد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، المؤرخة في 2 فبراير سنة 2011.
- (10) المادة 2 من المرسوم التنفيذي 11-30 المؤرخ في 27 يناير 2011 المتعلق بشروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 7، المؤرخة في 02 فبراير 2011.
- (11) المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 11-393 الذي يحدد شروط وكيفيات سير الترخيص المهني واستقبال ودفع اجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين المؤرخ في 24 نوفمبر 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 65، المؤرخة في 30 نوفمبر 2011.

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1) Caferra Ricardo, Logique pour l'informatique et pour l'intelligence artificielle, Hermès science publication, Paris. France, 2011, p 238
- 2) van Liebergen, B. (2017). Machine learning: A revolution in risk management and compliance Journal of Financial Transformation
- 3) Brummer, C.,& Yadav, Y.(2019). The Fintech Trilemma. Georgetown Law Journal
- 4) Miklos A Vasarhely, Alex Kogan, Artificial Intelligence in Accounting and Auditing, Towards New Paradigms, Volume .
- 5) artificielle et transformation des métiers Chaire de recherche sur l'administration publique à l'ère de la comptabilité et de l'audit financier numérique Université Laval Québec, 2020